جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم الإقتصاد التطبيقي

بحث بعنوان :

# أثر مخصصات المسؤولية الإجتماعية لشركات التأمين في التنمية الإقتصادية من خلال قطاعي التعليم والصحة في السودان

دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية المحدودة (السودان)

بحث لنيل درجة البكالوريوس في الإقتصاد التطبيقي

The Impact of Specialization Pesponsibility for Insurance & The Economical Development Through Education & Health Sectors In Sudan

(Study case of Islamic Insurance Company L.t.d (Sudan))

إعداد الطالبات:

1. إســـراء شـــريـــف أحـــمـــد.
2. لـــنـــا عـــوض يـــوســـف.
3. نعم محمدالمصطفى عبدالمحمود.
4. هـــدايـــة أبـــو الـــقـــاســـم الـــزيـــن.

إشـــراف :د.ميساء سعيد احمد

2016م – 1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾

صدق الله العظيم
طه: ١١٤

الإهداء :

إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ...أمي الغالية ، إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله والدي العزيز ،إلى من آثروني على أنفسهم ، إلي من علموني علم الحياة ، إلى من أظهروا لي ما أجمل من الحياة إخواني وأخواتي ، إلى من مهدوا الطريق أمامي إلى ذروة العلم أساتذتي الأجلاء ، إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من تزوقت معهم أجمل اللحظات ، إلي من سأفتقدهم ...وأتمنى أن يفتقدوني ، إلى من جعلهم الله إخوتي في الله ... ومن أحببتهم في الله ، واتمنى أن تبقي صورهم في عيني ، طلاب،وطالبات قسم الإقتصاد التطبيقي .

## الشكر والعرفان :

لكل مبدع إنجاز ، ولكل شكر قصيدة، ولكل مقام مقال ، ولكل نجاح شكر وتقدير ، وإن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم ، حقاً سعيتم فكان السعى مشكوراً ، وإن جف حبري عن التعبير يكتبكم ، قلباً به صفاء الحب تعبيراً ، فجزيل الشكر نهديك ورب العرش يحميك .

ما أجمل العيش بين أناس إحتضنوا العلم وعشقوا الحياة ولكن يبقي الشكر والتقدير

للأستاذة : ميساء سعيد أحمد

وشكر موصول لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية قسم الإقتصاد التطبيقي إلى كل من ساعدنا في هذا البحث المتواضع.

**مستخلص الدراسة:**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المسئولية الإجتماعية تعتبر من الموضوعات المهمة التي لعبت دوراً كبيراً على مستوى العالم، وذلك لدورها في توفير متطلبات التنمية الإقتصادية . وهدفت الدراسة إلى الإهتمام بالمسئولية الإجتماعية مطلباً أساسياً للحد من الفقر من خلال إلتزام المؤسسات الإقتصادية بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية ، كما هدفت الدراسة لمعرفة دور المسئولية الإجتماعية في شركات التأمين في التنمية الإقتصادية في السودان. وإتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة مفهوم المسئولية الإجتماعية في السودان، ومن فرضيات الدراسة توجد علاقة طردية بين المسئولية الإجتماعية لشركات التأمين في تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال قطاعي التعليم والصحة، وكذلك توجد معوقات تحول دون تطبيق المسئولية الإجتماعية لشركات التأمين في السودان ، ومن أهم نتائج الدراسة : توجد علاقة طردية بين المسئولية الإجتماعية لشركات التأمين في التنمية الإقتصادية من خلال قطاعي التعليم والصحة ، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة إذا ما قورنت مع بقية مكونات التنمية الإقتصادية، ضعف المبالغ المخصصة للمسئولية الإجتماعية ، من أهم التوصيات : إنشاء قسم خاص بالمسئولية الإجتماعية لشركات التأمين الإسلامية بدلاً من أن تكون تحت إدارات أخرى، أن تركز شركة التأمين الإسلامية على إنشاء مشروعات عينية تؤدي لإستيعاب عملة جديدة مما يقلل من معدلات البطالة .

## Abstract

The study represented a problem in that social responsibility is one of the important issues that played a major role in the world, for their role in providing economic development requirements. The study aimed to the attention of social responsibility is a prerequisite for poverty reduction through the commitment of economic institutions to provide the right environment, and do not waste resources and do Aamilit recruitment, training and upgrading of human capacity, as the study aimed to find out the role of social responsibility in the insurance companies in the economic development in Sudan. The study followed the descriptive and analytical approach through the study of the concept of social responsibility in the Sudan, and hypotheses of the study there is a direct correlation between the social responsibility of insurance companies in achieving economic development through education and health sectors, as well as no obstacles to prevent the application of the social responsibility of insurance companies in Sudan, and the most important results of the study: There is a direct correlation between the social responsibility of insurance companies in economic development through education and health sectors, however, that this relationship is weak when compared with the rest of the economic development components, twice the allocated social responsibility amounts, of the most important recommendations: the establishment of a special department of social responsibility for companies Islamic insurance rather than to be under other administrations, that the Islamic insurance company focused on the establishment of in-kind projects lead to accommodate the new currency, which reduces the unemployment rate.

# فهرس المحتويات


| الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية | ب |
| الإهداء | ج |
| الشكر والعرفان | د |
| المستخلص | هـ |
| Abstract | و |
| **الفصل الأول**<br>**الإطار المنهجي للدراسة** | |
| المبحث الأول: المقدمة وخطة البحث | 4-1 |
| المبحث الثاني: الدراسات السابقة | 12-5 |
| **الفصل الثاني**<br>**الإطار النظري للدراسة** | |
| المبحث الأول : المسؤلية الإجتماعية | 25-13 |
| المبحث الثانى : التأمين | 36-26 |
| المبحث الثالث : التنمية الإقتصادية | 60-37 |
| **الفصل الثالث**<br>**المسؤلية الإجتماعية للمؤسسات** | |
| المبحث الأول : المسؤلية الإجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي | 66-62 |
| المبحث الثاني : المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الإجتماعية في السودان | 75-67 |
| المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجة المسؤلية الإجتماعية للشركات | 77-76 |
| **الفصل الرابع**<br>**دراسة الحالة** | |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول : نبذة تعريفية عن شركة التأمين الإسلامية | 82-78 |
| المبحث الثاني : الدور الذي تلعبه شركة التأمين الإسلامية في التنمية الإقتصادية من خلال المسؤلية الإجتماعية | 87-83 |
| المبحث الثالث : النتائج والتوصيات | 90-88 |
| المصادر والمراجع | 94-91 |

# قائمة الجداول


| اسم الجدول | رقم الصفحة |
|---|---|
| جدول رقم (1) المسؤلية الإجتماعية للمصرف تجاه المجتمع | 74 |
| جدول رقم (2) تبرعات البنك خلال الفترة من 2000-2004م | 76 |
| الجدول رقم (3) معدلات النمو في الناتج المحلى الإجمالى | 90 |

# الفصل الأول

## الإطار المنهجي للدراسة

## المبحث الأول: المقدمة وخطة البحث

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة

# الفصل الأول

## المبحث الاول : المقدمة:

تعد المسؤلية الإجتماعية إلتزام مستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والعمل علي تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع ككل .ولذا فانهنالك أهمية قصوى للشركات للقيام بدورها المنشود فيما يتعلق بضرورة إلتزامها بمسؤولياتها الإجتماعية والأخلاقية والبيئية على أكمل وجه!!.

بعد تفاقم المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والبيئيه في دول العالم والتي كانت الشركات الدولية السبب في ظهور بعض منها، حيث كانهدفها قاصراًعلي تعظيم الأرباح لذلك ظهرت ضغوطات كبيرهعليهذه الشركات في سبيل مواجهة إلتزاماتها وتصحيح الممارسات عبر المسؤلية الصادره عنها،حيث بدأت تتبلور ثقافةالمسؤليةالإجتماعية للشركات.في السودان ظهرت العديد من الشركات التي تتبنى مفهوم المسؤليةالإجتماعية ،وأصبحت منظمات الأعمال(شركات التأمين) تغير من نظره المجتمع إليها محاولة منها لتحسين صورتها من جهةوأداء دور فعال وإيجابي في المجتمع والبيئة من جهة أخرى.

وفي هذه الدراسة خصصنا الحديث عن المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين في السودان وأثرهاعلي التنمية الإقتصادية.

## مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه شركات التأمين في السوان في تقديم الخدمات الإجتماعية .

## تساؤلات الدراسة:

1- كيف تنظم شركات التأمين أموالها في إطار القيام بالمسؤلية الإجتماعية تجاه المجتمع والبيئة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية؟

2- ما هي العوامل التي تؤثرعلي تطبيق شركات التأمين لمفهوم المسؤلية الإجتماعية؟

## فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة طردية بين المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين و تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال قطاع التعليم والصحة.

2-توجد معوقات تحول دون تطبيق المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين في السودان.

## أهمية الدراسة:

-الأهمية العلمية : تتمثل أهمية الدراسة العلمية في سد الفجوة في المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان.

- الأهمية التطيبقية : تساعد هذه الدراسة شركات التأمين التي تسعى لتبنى فكرة المسؤلية الإجتماعية في الأخذ بالطرق والأساليب التي وردت في الدراسة لتطور وتحسن من صورتها في المجتمع الذي تعمل فيه وذلك يؤدي اليتحسين صورتها وزياده الميزة التنافسية لها من الشركات الأخرى.

-تفعيل المسؤلية الإجتماعية في المجتمع والبيئة ومدى مساهمتها في تحقيق التنميةالإقتصادية ومدي معرفة مداخل أخرى تناولتها الدراسة.

**أهداف الدراسة:**

1-التعرف على المستوى الذي وصلت إليه شركات التأمين في بناء المسؤلية الإجتماعية .

2- التعرف على واقع تطبيق المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية.

3- التعرف على مدى ممارسة شركات التأمين لمفهوم المسؤلية الإجتماعية والحصول على بيانات تظهر مدى حرصها نحو التوجهللمسؤليةالإجتماعية وأثر هذا التوجه على التنمية الإقتصادية.

4.التعرف على العقبات التي تقف أمام إسهام قطاع التأمين في تحقيق التنمية الإقتصادية.

5.الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها صياغة بعض التوصيات التى تساعد أصحاب القرار في شركات التأمين علي تطوير مفهوم المسؤلية الإجتماعية .

6.وضع مقترحات وتوصيات للتعامل مع العقبات التي تحول دون إسهام قطاع التأمين في تحقيق التنمية الإقتصادية.

**منهج الدراسة:**

سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لحل مشكلة الدراسة .

**حدود الدراسة :**

-الحدود المكانية للدراسة: (ولاية الخرطوم).

**مصادر جمع المعلومات :**

-مصادر أولية: المقابلة .

-مصادر ثانوية: المراجع والكتب والمنشورات والتقارير والأنترنت.

## هيكل الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة فصول:

الفصل الأول: الإطار التمهيدي للدراسة يحتوى علي مبحثين،المبحث الاول:المقدمة وخطه الدراسة ،المبحث الثاني: يحتوي علي الدراسات السابقة،الفصل الثاني:الإطار النظري للدراسة يحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول مفهوم المسؤلية الإجتماعية وأنواع المسؤلية الإجتماعية،وأهمية المسؤلية الإجتماعية،والنظريات التي تتبنى مفهوم المسؤلية الإجتماعية، المبحث الثاني: مفهوم التأمين،وأنواع التأمين وأهمية التأمين،والنظريات التي تتبنى مفهوم التأمين،المبحث الثالث: مفهوم التنمية الإقتصادية، وأهداف ومؤشرات التنمية الإقتصادية،ومعوقات التنمية الإقتصادية في السودان، ونظريات التنمية الإقتصادية،الفصل الثالث:المسؤلية الإجتماعية للمؤسسات،المبحث الأول: مفهوم المسؤليةالإجتماعية للشركات في الأسلام،المبحث الثاني: المؤسسات التي تتبنى المسؤليةالإجتماعية في السودان ،المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه المسؤلية الإجتماعية للمؤسسات ، الفصل الرابع:دراسة الحالة (شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان): المبحث الأول: نبذه تعرفية عن الشركة،المبحث الثاني:الدور الذى تلعبه شركة التأمين الإسلامية المحدودة (السودان) في التنمية الإقتصادية من خلال المسؤلية الإجتماعية، المبحث الثالث :النتائج والتوصيات.

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة:

### 1-دراسة: حسين الأسرج: [1]

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة المسؤلية الإجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية ، فنتيجة للإهتمام الواسع بموضوع المسؤليةالإجتماعية في المملكة العربية السعودية ودورها في التنمية المستدامة فقد تزايد إقناع الشركات بذلك وأصبحت تواجه اليوم تحديات إجتماعية وإقتصادية كبيره في مسيرة عملها وتحمل مسؤولياتها وتفاعلها مع المجتمع سعياً لتحقيق أهدافها الإقتصادية اولاً، وتحقيق إحتياجات المجتمع ثانياً وفي واقع الأمر يمكن القول انه لا زال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل الأفرد والشركات والمجتمع ككل بمفهوم المسؤلية الإجتماعية للقطاع وأبعاده ومدى تطورها وكذلك بمدى فعاليتة وكيفية بلورته والأفادة منه وفي ضوء ذلك تطرح الدراسة التساؤلات التالية :ما هو المقصود بالمسؤلية الإجتماعية للقطاع الخاص،وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم ، وما هي الدوافع التي تشجع الشركات للإطلاع بمسؤوليتها الإجتماعية وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها الإجتماعي.

---

([1])حسين الأسرج :المسؤلية الإجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة،المملكة العربية السعودية 2014م.

## 2-دراسة :عبدالعظيم أحمد زين الدين محمد: [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الإستثمار يعتبر من الموضوعات المهمة التي لعبت دوراً كبيراً على مستوى العالم وذلك لدوره في توفير متطلبات التنمية الإقتصادية ، لذالك طرحت مجموعة أسئلة وهي إلى أي مدى ساهم الإستثمار في دفع عمليةالتنمية الإقتصادية في السودان وهل يتوفر المناخ الإستثماري والتشريعات الملائمة لجذب الإستثمارات بولاية النيل الأزرق.

هدفت الدراسة لمعرفة دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية في السودان ،بالإضافة لكشف أهمية التخطيط ومناخ ومشاكل ومعوقات الإستثمار بولاية النيل الأزرق، تأتي أهمية البحث في أن الإستثمار أحد أهم المتغيرات الإقتصادية علي مستوى الإقتصاد القومي ، وإفتراض الباحث أن الإستثمار يساهم في دفع عملية التنمية الإقتصادية بالسودان، أتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي لوصف الظاهرة في ولاية النيل الأزرق،بالإضافة للمنهج الإحصائي لإختبار البيانات .توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها : ضعف البنيات التحتية من طرق وكهرباء ومياه وصحة بالولاية،صعوبة الإجراءات والتشريعات في مجال الإستثمار ،غياب التخطيط السليم لبرامج التنميةالإقتصادية بالولاية .[2]

## 3- دراسة:عبدالرحمن أدم مهاجر وأخرون:

تمثلت مشكلة الدراسة في المعوقات التي تعترض قطاع النقل وتؤثر سلباً عليمساهمتة في التنميةالإقتصادية ،تتبع أهمية الدراسة من خلال أهمية النقل ومساهمتة في التنميةالإقتصادية في البلاد ،من أهم فرضيات الدراسة : تنمية قطاع

---

([1])عبدالعظيم أحمد زين الدين محمد:دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية في السودان،دراسة حالة ولاية النيل الأزرق في الفتره من (2008-2012)م،بحث ماجستير قسم الأقتصاد،جامعة النيلين،2013م.

([2])عبدالرحمن أدم مهاجر،مجدي علي عبيد الدومه،غصون محمد موسى،دور النقل في عملية التنمية الإقتصادية ،دراسة بكالوريوس قسم الإقتصاد،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عام 2006م.

النقل تلعب دوراً مهماً في تشجيع الصناعة المحلية وسهولة تحريكها وبالتالي تحسين وضع التجارة الخارجية ، تحسين الطرق السريعة يؤثر إيجابياً على الانتاج الزراعي وذلك بزيادته لضمان وصوله بصورة جيدة وتشجيع السلع النقدية ، ومن أهم نتائج الدراسة : مازالت الخدمات المقدمة بواسطة الوحدات الوطنية في انتاج مجال النقل الجوي عند ذات المستويات المتدنية من الأداء الذى ظل مستمر سنوات طويلة بأن تلك المستويات تشهد تراجعاً متصلاً في الذى يشهده العالم تطوراً مذهلاً في هذا المجال ، تتوفر في السودان العوامل الأساسية لتطوير صناعة الطيران وخدمات النقل ،فالمساحة الواسعة والموارد إرتباط السودان بمصالح حيوية مع العالم الخارجي وتجعله ضرورة ملحة لاسيما وأن الوحدات الوطنية العاملة في النقل الجوي تمتلك بنيات تحتية قابلة للتطوير ،ومن أهم التوصيات التي توصلت لها الدراسة :التخطيط العملي والإستراتيجي لقطاع النقل بالبلاد بصورة تواكب المتغيرات العملية والعالمية في مجال النقل ، إعادة النظر في مشاريع القوانين والتشريعات الخاصة بالنقل وذلك بإيجاز بعض القوانين ، توسيع هيكل وزارة النقل باضافة قطاعات سيادية مع أحكام التنسيق بين القطاعات المكونة للوزارة .

## 4-دراسة: جهاد حسين ،وأخرون : [1]

تناولت هذه الدراسة تطبيق المسؤلية الإجتماعية في المجتمع الفلسطيني من قبل منظمات القطاع الخاص العاملة في فلسطين وأهمية ذلك بالنسبة لمنظمات القطاع الخاص التي تتبع برامج أوعلى الأقل تتبنى جزء من بعض الأعمال والأنشطة في خدمة المجتمع ،ودراسة أثره على سمعة الشركة وشهرتها ومكانتها الإجتماعية التي تتحقق في المجتمع نتيجة حل أو المساعدة في حل بعض

---

([1])جهاد حسين خالد جيتاوي : أهمية تطبيق المسؤلية الإجتماعية في منظمات القطاع الخاص العاملة في فلسطين ،قسم إداره الأعمال،2009-2010م .

المشكلات التي تواجها وتطبيقها للمسؤلية الإجتماعية إنطلاقاً من تحقيق تلك المنظمات لمفهوم المواطنة في مجتمعها .

كما أهتمت الدراسة في توضيح أهمية العلاقة بين المنظمة والمجتمع الذي تعمل من خلاله بحيث أن إلتزام المنظمات بخدمة مجتمعها له أهمية متبادلة بين المنظمة والمجتمع بحيث كل منهم يحقق أهداف مهمة للأخر دون أن يكون ذلك إستغلال مباشر أو غير مباشر لكل منها من قبل منظمات القطاع الخاص وهي المسؤلية الداخلية للمنظمة والعاملين بها ، وقد خلصت الدراسة إلي الخروج بالعديد من التوصيات التي أهمها : ضرورة تبني المسؤلية الإجتماعية من قبل منظمات القطاع الخاص والعمل الجاد من قبل تلك المنظمات على المساعدة في حل مشكلات مجتمعاتها، وكذلك بتبنى برامج منظمة منسقة تعمل بها بشكل مستمر ضمن إمكانياتها وقدراتها، وكذلك ضرورة التنسيق بين المنظمات في القطاع الخاص والحكومي في مساعدة المجتمع في حل مشكلاته المختلفة.

## 5-دراسة: حسين عبد المطلب الأسرج : [1]

هدفت الدراسة إلى الإهتمام بالمسؤلية الإجتماعية مطلبا أساسياً للحد من الفقر من خلال إلتزام المؤسسات الإقتصادية بتوفير البيئة المناسبة وعدم تبديد الموارد ،القيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية ومساندة الفئات الأكثر احتياجاً .

تطرح هذه الدراسة عدد من التساؤلات وهي : ما هو المقصود بالمسؤلية الإجتماعية للشركات ؟ وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم؟ وما هي الدروس المستفادة من التجارب الدولية في مجال المسؤلية الإجتماعية للشركات؟ وما هي أهم المبادرات العربية في هذا المجال ؟ وما هي الدوافع التي تشجع الشركات على القيام على

---

([1]) حسين عبدالمطلب الأسرج: تفعيل دور المسؤلية الإجتماعية للشركات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول العربية (مصر)،دون :ت.

المسؤليةالإجتماعية ؟ وكذلك التحديات التي تواجهها للقيام بدورها الإجتماعي ؟ وأخيراً ما هو الدور الذي تستطيع الدولة ومنظمات الأعمال والقطاع الخاص والشركات عابرة القارات أن تلعبه لتنمية مبادرات المسؤلية الإجتماعية في الدول العربية؟.

من نتائج الدراسة تزايد الإهتمام بالمسؤلية الإجتماعية للشركات في معظم البلدان، وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة ،عمل الشركات لمسؤولياتها الإجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات ،لايزال هنالك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل الأفراد والشركات والمجتمع العربي ككل لمفهوم المسؤلية الإجتماعية بالشركات وأبعادها ومدي تطورها.

ومن توصيات الدراسة لتفعيل مبدأ المسؤلية الإجتماعية بالبلاد العربية قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية اللأزمه لأداء الشركات للمسؤلية الإجتماعية، ضرورة إهتمام وسائل الإعلام بالتوعية لنشر ثقافة المسؤلية الإجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد علي كل من المنشأت المؤدية لها وعلى المجتمع ، قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤولية الإجتماعية وتوفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها في المسؤلية الإجتماعية بالدول العربية ،سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية ولإفصاح من قبل الشركات المنفذة في مجالها.

## 6-دراسة: محمد المصطفي محمد البشير : [1]

تهف الدراسة إلى التعرف على تأثير صادرات البترول علي النشاط الإقتصادي في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية وأثرها على عملية التنمية سعياً

([1])محمد مصطفي محمد البشير : البترول وأثره على التنمية الإقتصادية في السودان في ظل تداعيات الأزمة المالية في الفتره من (2004-2009)م،بحث ماجستير في الإقتصاد ،جامعة النيلين 2011م .

وراء تنمية إقتصادية وإجتماعية وسياسية مستدامة ، من خلال الدراسة إتضح أن هنالك وثيقة بين صادرات البترول ومتغيرات التنمية الإقتصادية حيث إحتلت صادرات البترول حيث كبير من بين الصادرات الأخرى كالقطن السمسم والصمغ العربي وأصبحت صادرات البترول تأخذ مركزاً متقدمًا من بين الصادرات الأخرى ، وأوضح البحث أن الأزمة المالية العالمية أثرت على الأيرادات العامة للدولة من خلال إنخفاض إيرادات الموازنة العامة والتي تعتمد على الأيرادات النفطية الأمر الذي أدى الي زيادة الضريبة على القيمة المضافة وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار ، وأرتفاع التضخم بشكل كبير حيث بلغ 14.4 في العام 2008م مقارنة ب 8.1 في العام 2007م ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها : الزيادة في سداد قروض البلاد ولإنخفاض في القروض المقدمة من المؤسسات الدولية .

من توصيات الدراسة تنويع صادرات البلاد وعدم الإعتماد علي صادرات البترول في الخطط المستقبلية في ظل الأزمات الإقتصادية المتتالية وتذبذب أسعار البترول عالمياً بالإضافةإلىالعمالة الدول إلى إستخدام بدائل أخرى كما في الولايات المتحدة حيث تستخدم الكهرباء كطاقة محركة للسيارات .

**الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :**

هذه الدراسة (المسؤلية الإجتماعية وشركات التأمين في السودان وأثرها على التنمية الإقتصادية ) أجريت في عام 2016م ، بجمهورية السودان ، وتناولت ثلاثة متغيرات ،المسؤلية الإجتماعية ، والتأمين ، والتنمية الإقتصادية ،وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي .

**المقارنات :**

1-دراسة: حسين عبد المطلب الأسرج : أجريت في عام 2014م في المملكة العربية السعودية ، تناولت متغيرات وهي : المسؤلية الإجتماعية ، والقطاع الخاص ، والتنمية المستدامة ، وبالتالي كانت أوجه الشبه في المتغير المستقل (المسؤلية الإجتماعية) .

2-دراسة: عبدالعظيم أحمد زين الدين محمد : أجريت في عام 2013م بجمهورية السودان ، تناولت متغيرات وهي: الإستثمار ، والتنميةالإقتصادية ، وبالتالي كانت أوجة الشبه في الدولة والمتغير التابع التنمية الإقتصادية .

3-دراسة: عبدالرحمن أدم وأخرون : أجريت في عام 2006م ، بجمهوريةالسودان وتناولت المتغيرات هي: النقل،والتنمية الإقتصادية وتمثلت أوجه الشبه في الدولة والولاية والجامعة والكلية والقسم والمتغير التابع التنمية الإقتصادية.

4-دراسة: جهاد حسين وأخرون : أجريت في عام (2009- 2010)م في فلسطين ، تناولت متغيرات وهي: المسؤلية الإجتماعية ،والقطاع الخاص وبالتالي كانت أوجه الشبه في المتغير المستقل المسؤلية الإجتماعية .

5-دراسة:محمد المصطفي محمد البشير: أجريت عام 2011م بجمهورية السودان وركزت علي متغيرات وهي: البترول والتنمية الإقتصادية وتمثلت أوجه الشبه في الدولة والمتغير التابع التنمية الإقتصادية .

# الفصل الثانـي

## الإطار النظري للدراسة

## المبحث الأول : المسؤلية الإجتماعية

## المبحث الثانى : التأمين

## المبحث الثالث : التنمية الإقتصادية

# الفصل الثاني

## المبحث الأول :المسؤلية الإجتماعية

### أولاً : مفهوم المسؤلية الإجتماعية:

تعرف المسؤلية الإجتماعية بأنها:مجموعة الواجبات أو التصرفات التي تقوم بها المنظمة من خلال قرارتها في زيادة رفاهية المجتمع والعناية بمصالحه إضافة إلى مصالحها الخاصة.

وتعرف أيضاً بأنها كل ما تقوم به المنظمة تجاه تحقيق منافع إجتماعية أكثر من تعظيم الربح لأصحاب المصالح والوفاء بإلتزاماتها القانونية.

وفي نفس الإتجاه تعرف المسؤولية الإجتماعية للمنظمة بأنها التزامات المنظمة بتطوير وتطبيق خطة عمل للمساعدة في القضايا الإجتماعية والتي يكون لها تاثير على المجتمع ككل.([1])

**وهناك تعريف أخر :**

ميز فيه بين المسؤلية الإجتماعية والإستجابة الإجتماعية وفق مجموعة من الأبعاد مشيراً إلى أن المسؤلية الإجتماعي ترتكز علىإعتبارات أخلاقية حيث تركز على النهايات من الأهداف بشكل إلتزامات بعيدة المدى.

إما الإستجابة الإجتماعية فهي عبارة عن الرد العلمي بوسائل مختلفة على ما يجري من تغيرات وأحداث إجتماعية على المدى المتوسط والمدى القريب .

وتعرف أيضاً على أنها جميع القرارات والفلسفات والطرق التدبيرية التي تعتبر تطور رفاهية المجتمع هدفاً لها .

---

[1]-أ.د.توفيق محمد عبدالمحسن ،أخلاقيات الأعمال ،الطبعة الاولى 2014م،دون:م،(ص197-198).

وتعرف أيضاً بأنها بمثابة عقد إجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع ، بما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع .

وهناك تعريف أخر يشير إلى أن المسؤلية الإجتماعية هي عبارة عن علاقات المتفق عليها والواجبات المتصلة بالمؤثرات المشتركة في تحقيق سعادة ورفاهية المجتمع .

ولقد عرفت الجمعية الأمريكية للإدارة المسؤلية الإجتماعية على انها إستجابة إداره الشركات العملية على التغير في توقعات المستهلكين والإهتمام العام بالمجتمع مع الإستمرار بإنجاز المساهمات الفريدة للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الأقتصادية .

ومن وجهة نظر أخرى يشير تعريف المسؤلية الإجتماعية إلى أنه ذلك السلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي البطالة،التضخم، وزياده الفقر لدي بعض الأقليات الإجتماعية ،وتنشأ المسؤلية الإجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام منظمة الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع.

وتعرف أيضاً بأنها عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوب فيها والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الإقتصادية المباشره لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها بوصفها جزءاً من إستراتيجيتها

وقد أشار سيد عثمان إلى أن المسؤلية الإجتماعية هي المسؤلية الذاتية عن الجماعة وهذه العبارة الموجزة المركزة صادقة عن التعبير عن المعني المقصود من المسؤليةالإجتماعية ،ولكنها مجملة لا يستطيع الباحث أن يعتمد عليها عندما يقصد إلىدراسة المسؤلية الإجتماعية في نواحيها الشخصية أو الإجتماعية أو التربوية.([1])

[1]-مرجع سابق ،(ص199-200).

وعليه تتكون المسؤلية الإجتماعية من هذه العناصر الثلاثة:

الاول : الإهتمام ، والثاني: الفهم ، والثالث : المشاركة.

ومن أجل أغراض المناقشة المركزة وتطبيقات الممارسات الأفضل يفضل كوتلر ونانسي إستخدام مصطلح المسؤلية الإجتماعية للشركات ويقدمان لها التعريف التالي:

المسؤلية الإجتماعية للشركات هي إلتزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسة أعمال إختيارية تقديرية ومساهمات للموارد المؤسسية .

ولقد طرح أخرون العديد من التعريفات المختلفة للمسؤولية الإجتماعية للشركات. ويعكس التعريف الذي صاغه مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستديمة تركيز المجلس على التنمية الإقتصادية من خلال وصف المسؤلية الإجتماعية للشركات بانها إلتزام من جانب منشأت الأعمال بالمساهمة في التنمية الإقتصادية المستديمه ،بالتعاون مع الموظفين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع الأكبر ككل في سبيل مستوي الحياه . ([1])

وتعرف منظمة الأعمال من أجل المسؤلية الإجتماعية (المسؤلية الإجتماعية للشركات ) بانها إداره منشات الأعمال على نحو يفي متوقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والتوقعات العامة من تلك المنشأة أو بتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل . وهذا التعرف أوسع الي حداً ما حيث يشمل عملية صنع القرار المتصل بالقيم الأخلاقية والمتطلبات القانونية بالأضافة على إحترام الناس و المجتمعات والبيئة . ويستخدم أيضاً مصطلح المبادرات الإجتماعية للشركات (أو المبادرات الإجتماعية المؤسسية) لوصف المجهودات الرئيسيه المبذوله تحت مظلة المسؤلية الإجتماعية للشركات ويقترح له التعريف التالي:

---

[1]--مرجع سابق، (ص201–202)

المبادرات الإجتماعية المؤسسية هي أنشطة رئيسية تضطلع بها إحدى المؤسسات من أجل مساندهالقضايا الإجتماعية والوفاء بإلتزاماتها المتعلقة بالمسؤلية الإجتماعية للشركات .

وهكذا تعددت وجهات نظر الكتاب والباحثين الإداريين من حيث إختلاف مفهوم المسؤلية الإجتماعية كما يراها مدراء الشركات لأنها تعد كممارسات لأطراف متعددة تتعامل معها الشركة مثل: الذبائن، المنافسين ،الحكومه ،الأفراد العاملين ،الموردبين المعتمدبين . [1]

## مفهوم المسؤلية الإجتماعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي المقارن :

### أولاً :تعريف المسؤلية الإجتماعية :

تعددت تعريفات المسؤلية الإجتماعية فقد عرفتها الموسوعة الحرة (ويكيبيديا) بأنها نظرية أخلاقية بأن أي مؤسسة أو منظمة أو فرد يقع علي عاتقه العمل لمصلحه المجتمع ككل وهي أمر يجب علي كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن بين الإقتصاد، وهي أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة .وهذه المسؤلية يمكن أن تكون سلبية عبر الإمتناع عن الإنحراط في أفعال ضارة ،وأيجابية من خلال القيام بأفعال تحقق من أهداف المجتمع بشكل مباشر .

وعرفتها مؤسسة العمل الدولية بأنها المبادرات الطوعية التي تقوم بها المؤسسات علاوة علي ما عليه من إلتزامات قانونية .وهي طريقة تستطيع أن تنظر بها أي مؤسسة لتأثيرها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين ، وتعد المسؤلية المجتمعية للمؤسسات تكملة للحوائج الحكومية أو السياسة المجتمعية وليست بدلاً عنها .

---

([1] )مرجع سابق،(ص-203).

وعرفها البنك الدولي بأنها إلتزام أصحاب النشاطات الإقتصادية للمساهمة في التنمية المستدامة ،ومن خلال العمل مع المجتمع المحلي ،لتحسين مستوي المعيشة بأسلوب يخدم الإقتصاد والتنمية في أن واحد . وعرفها الإتفاق العالمي للأمم المتحدة بأنها ربط إتخاذ القرارات في مؤسسات الأعمال بالقيم الأخلاقية ، وبالمتثال للإشتراطات القانونية ، وبإلتزام الأشخاص والمؤسسات والبيئة . من هذه التعريفات تخلص إلى أن مضمون مفهوم المسؤلية الإجتماعية هو عدم الإكتفاء بالسعي لتحقيق الربح كغاية وحيده للمؤسسات الإقتصادية الخاصة ، وإضافة السعي لتحقيق مصلحة المجتمع ككل لغاية أخرى لهذه المؤسسات الإقتصادية .([1])

**ثانياً: مفهوم المسؤلية الإجتماعية في الفكر الإقتصادي الغربي:**

موقف الليبرالية والرأسمالية من مفهوم المسؤلية الإجتماعية : لا يمكن الحديث عن موقف الليبرالية في كفلسفة ومنهج ، والرأسمالية بما هي النظام اللبيرالي في الأقتصاد من المسؤلية الإجتماعية ، إلا بعد التمييز بين المستويين النظري والتطبيقي لكل منهم، فعلي المستوى النظري نجد أنه قائم كنظام إقتصادي لبيرالي .وإشاراً إلى فكرة القانون الطبيعي على أن مصلحة المجتمع ستتحقق حتما من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة، أي دون تدخل الدولة كممثل للمجتمع . والقانون الذي بضبط حركة النظام الإقتصادي الرأسمالي هو المنافسة الحره من أجل الربح وطبقا لهذا فإن الموقف (اللبيرالي – الرأسمالي ) سلبي . أما على المستوى التطبيقي فقد أثبت واقع المجتمعات الرأسمالية الغربية ذاته خطأ وهذا الموفق (اللبيرلي –الرأسمالي) ،إذ قبل أن ينتهي القرن التاسع عشر حتي كانت ضرورة تدخل الدولة مسلمة في كل المجتمعات الغربية ، وأن إختلفت في حدود هذه الضوابط ومداها ، ذلك أن المنافسة الحرة في النظام الإقتصادي في المجتمعات الغربية وقفت

[1]- د . صبري محمد خليل خيري :( الشبكة السعودية للمسؤولية الإجتماعية ) ،2015م

إلى الإحتكار ، أي أن التجربة أثبتت أن ترك كل فرد يفعل ما يشاء سينتهي إلى أن لا يستطيع الأغلبية فعل ما يريدون كل هذا أدي إلى الكثير من الظواهر الإجتماعية السالبه ، وأهمها الإستغلال الذي مضمونة كل نشاط إقتصادي لا يستهدف مصلحة الإقتصاد ككل . مما أدي إلى ظهور الحركات الإشتراكية ذات المنطلقات الفكرية المتعدده (الطوباوية'الماركسية'القومية'الدينية) والتي سعت إلا مكافحة هذه الظواهر الإجتماعية السالبة وأهمها الإستغلال .كل هذا أدى إلى أن تتخذ الليبرالية والرأسمالية موقف إيجابي من المسؤلية الإجتماعية على المستوى التطبيقي ،غير أن هذا الموقف الأيجابي من المسؤلية الإجتماعية ظل في الغالب يعتبر أن المسؤلية الإجتماعية للمؤسسات الإقتصادية الخاصة إختيارية (إلتزام) وليست إجبارية (إلزام)، فضلاً عن أن هذا الموقف الأيجابي ظل يتعرض للرفض من قبل العديد من المفكرين الإقتصاديين الغربيين ، إستناداً إلى العديد من الحجج وأهما :أن الإلتزام الإجتماعي يتعارض مع الهدف الريئسي للمنظمة وهو تحقيق الربح ، وأن الإلتزام بمهارة المسؤلية الإجتماعية يحول المنظمة إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكوميه ، وأنه إذا إنفردت المنظمة بإنفاق المبالغ علي تنفيذ برامج المسؤلية الإجتماعية ، فإن ذلك يعني تحملها كلف إضافية تنعكس علي زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها وبالتالي تنعكس سلباًعلى موقفها وقوتها التنافسية في السوق .

**ثالثاً: مفهوم المسؤولية الإجتماعية في الفكر الاقتصادي الإسلامي :**

أما الفكر الإقتصادي الإسلامي فقد أقر مفهوم المسؤلية الإجتماعية على مستوى أصوله النصية الثابتة وفروعه الإجتهادية المتغيرة ،حيث أشارة العديد من النصوص إلىهذا المفهوم كقوله تعالي﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(1).

وقوله تعالي﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾(2)،وقوله(صلى الله عليه وسلم)(مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا أشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

فلسفه المسؤلية الإجتماعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي:

**وتنطلق فلسفة المسؤولية الإجتماعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي من جله من المفاهيم والقواعد الكليه منها:**

**أولا**": ان الله تعالي هو المالك الأصلى للمال : قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ ۚ ﴾(3)،

**ثانيا**ً:ان الله (مالك الملك) أستخلف الجماعة في الانتفاع به.أما الفرد فنائب ووكيل عنها في الانتفاع بهقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَأَنفَقُواْ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾(4)وان للجماعه بالتالي حق الانتفاع بمصادر الثروة الرئيسية قال : (صلي اللهعليه وسلم)(الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار)(رواه أحمد وأبو داود).

---

1- سورة الحجرات ،الأية 10.
2-سورة التوبة ، الأية 60.
3سورة النور ، الأية 33.
4-سورة الحديد ،الأية 7.

وهو ما يكون بأن تتولي الدولة إجارة إنتاج هذه المصادر بإعتبارها وكيل للجماعة ونائب عنها يقول عمر بن الخطاب( رضي الله عنه)(لو أن عناقا (عنزا)ذهب بشاطئ لأخذ بها عمر يوم القيامة).

**ثالثاً**:أن الجماعة أن تترك مادون مصادر الثروة الرئيسية حقا ينتفع به الفرد (القطاع الخاص) بشرط أن لا يتعارض ذلك مع مصلحتها .

**رابعاً** : إن الملكية الخاصة و التي تخول للفرد التصرف المطلق في المال , كما في فلسفة الإقتصاد الليبرالي ( الرأسمالي ) . تتعارض مع الفكر الإقتصادي الإسلامي على أوصوله النصيه الثابتة التي تسند ملكية المال لله تعالى , في ذات الوقت فقد أقر الفكر الأقتصادي الأسلامي بالملكية الفردية كشكل القانوي للملكية مضمونه حق الفرد في التصرف بالمال مقيداً بضوابط المالك الأصلي للمال ( الله تعالي ) و مصلحه المستخلف فيه أصلاً . [1]

**من آليات المسؤلية الإجتماعية في الفكر الإقتصادي الإسلامي :**

وقد قرر الفكر الإقتصادي الإسلامي على مستوى أصوله النصية الثابتة و فروعه الإجتهادية المتغيرة العديد من آليات المسؤلية الإجتماعية بعضها إجباري ( إلزامي ) و بعضها إختياري ( إلتزمي ) و من هذه الاليات :

الزكاة : قال تعالي﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٦٠ ﴾, [2].

الصدقات : قال تعالي﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ وَٱسۡمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيۡرٗا لِّأَنفُسِكُمۡۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾[3].

---

([1]) د . صبري محمد خليل خيري , ( الشبكة السعودية للمسؤولية الإجتماعية ) . 2015م

[2]-سورة التوبة ،الأية 60.

[3]-سورة التغابن ، الأية 16.

الاوقاف : و هي تطبيق لقوله:(صلى اللهعليه وسلم ) ( إذا مات الإنسانإنقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية , أو علم ينتفع به , أو ولد صالح يدعو له) (رواه مسلم ) .

## 1- أنواع المسؤلية الإجتماعية :

1 –المسؤلية الدينية :

وهي تشمل جميع التكاليف التي إلتزم بها الإنسان من قبل الله تعالى .

2–المسؤلية الإجتماعية :

و هي تشمل جميع النظم و التقاليد التي يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع الذي يعيش فيه .

3 –المسؤلية الأخلاقية و الأدبية :

و هي تشمل جميع الأخلاق و الأداب التي تنشأ من داخل النفس و ما يلتزم به المرء نفسه من سلوك نحو نفسه خاصة ونحو المجتمع .

4 –المسؤلية القانونية :

و هي تشمل جميع المسؤوليات المستمدة من الدساتير و القوانين التي يتخذها المجتمع نظاما له.

وحتى يتفهم الدور الحيوي الذي تلعبه المسؤلية الإجتماعية في القرارات التي يتخذها المدير فيجب النظر إليها من وجهة النظر الإقتصادية و القانونية و الإخلاقيه و التطوعيه و بغض النظر عما سبق فإن الشئ الثابت هنا أن المنظمة يجب أن يكون لديها مسؤولية إجتماعية تجاه المجتمع و دون التركيز على المسؤلية القانونية. أيضا من ضمن المسؤلية الأخلاقيه للمنظمة التكيف بإستمرار مع أي تغيرات أخلاقية في المجتمع و التأثير فيها بشكل إيجابي و التأكيد على عدم تداخل الإرشادات الأخلاقية

و اللأزمة لنجاح المنظمة فضلاً عن ضرورة وجود ميثاق عمل يحدد الحقوق و الواجبات اللأزمه لأداء العمل بشكل فعال .[1]

## رابعاً : أهمية المسؤلية الإجتماعية : ([2])

تنبع أهمية المسؤلية الإجتماعية للشركات من حقيقة أن أعمال الشركات و مصالحها و بالتالي نجاحها و إزدهار أعمالها ليس بمعزل عن المجتمع و قضاياه الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية , و بالتالي فإن إسهام الشركات في التنمية المستدامة للمجتمع سيعود بجملة من الفوائد على الشركات و المؤسسات وسيسهم في تطور البيئة المحيطة بها و التي هي في المحصلة موظفين هذه الشركات و العاملين فيها و أسرهم .

و من هنا تنامي الوعي العالمي بأهمية المسؤلية الإجتماعية و بدأ المتخصصون في صياغه إطار عامة لتنظيم أسسها و تطوير أساليبها و توسيع نطاقها و تكلل ذلك كله ما يسمى ( بالمبادئ العشرة) التي تطلب من الشركات التجارية أن تتحمل مسؤولياتها بسن و تشريع و تأييد حزمة من القوانين المتعلقة بأربعة محاور :

المحور الاول : و يتضمن حالة حقوق الإنسان بحيث تكون الشركات مؤيدة وداعمة لها من جانب وغير منتهكة لها من جانب أخر .

المحور الثاني : المتعلق بالعمل ويتضمن مبادئ كتلك المأساة بعمالة الأطفال و القضاء على كافة أشكال السخرة و التميز ومراعاة الإشتراطات الدولية في بيئة العمل و الأجور و الأمن و الأمن وضمان حرية تكوين الجمعيات العمالية .

المحور الثالث : المتعلق بمبادئ كتشيع التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة والقيام بالإجراءات الإحترازية لحماية البيئة .

---

[1]– أ.د : توفيق محمد عبدالمحسن , مرجع سابق, ص209.

[2]-د . خالد العوضي : شركة الوطن للصحافة والنشر , الكويت .

المحور الرابع : المتعلق بمكافحة الفساد والرشوه والإبتزاز ومن هنا لم يكن مستغربًا أن تتجاوز ميزانية المسؤلية الإجتماعية لكبرى الشركات ميزانية عدة دول نامية مجتمعة , حيث تعمل تلك الشركات علي تمويل مشاريع تنموية و تعليمية و صحية في قارات العالم المختلفة و تضخ المليارات على المعاهد البحثية المختلفة أو بالمقابل تقوم الدول الكبرى بتقديم خصومات ضريبية وتسهيلات إقتصادية بحسب إهتمام الشركات بالمسؤلية الإجتماعية و إتساقها مع السياسات المعلنة لدولها بإعتبارها أذرعاً معاونة تساهم بشكل فعال و بناء في تطبيق تلك السياسات . ([1])

أما في الدول العربية فمفهوم المسؤلية الإجتماعية مازال في طور الإكتشاف و محاطاً بنظم إقتصادية تراكمت عليها المشكلات الكبرى ،كالأمية والفساد، وأسست لعقود طويلة لأقتاد رأي يعتمد المواطن فيه بالكلية على الدولة في توفير رغيف خبز و مسكنه وتشغيله،وتعاني من مشكلات تنموية كالانفجار السكاني وعدم تطابق مخرجات التعليم مع متطلبات أسواق العمل , و محاطاً بأنظمة إجتماعية تعلي مبادئ الصدقة و الإحسان على حساب التكامل بين أضلاع المربع المجتمعي الذي يشمل الدولة والمجتمع والشركات ومؤسسات المجتمع المدني . لوضع سلم أولويات يسهل علي المؤمنين بالمسؤلية الإجتماعية المساهمة بواجبهم في خدمة مجتمعاتهم وفق خطط و إستراتيجيات ذات أهداف طويلة و متوسطة و قصيرة المدى , و ضمن مشاريع وطنية محددة تحسن البيئة المحيطة بتلك الشركات و تشعر المجتمع المحيط بها أنها جزء غير منفصل عنه و عن مشكلاته وقضاياه الأمر الذي يعزز ثقة المتعاملين معه من كافة شرائح المجتمع ويخلق أجواء إيجابية تعود بالنفع علي الجميع . [(2)]

---

[1]- المرجع السابق ،ص 210.

([2] )المرجع السابق ص(210)

## خامساً : النظريات التي تتبنى مفهوم المسؤليةالإجتماعية :

توجد مجموعة من النظريات التي تفسر أنشطة المسؤلية الإجتماعية للشركات و قد صنفت هذه النظريات إلى أربع مجموعات هي :

1- النظريات الوسائلية :

تقوم هذه النظريات على فكرة أن الشركة ما هي إلا أداة لخلق الثروة ( معبراً عنها بالأرباح ) وأنهذا يمثل المسؤلية الإجتماعية الوحيدة للشركات . و تركز هذه النظريات على إستخدام أنشطة المسؤلية الإجتماعية لتحقيق الأهداف الإقتصادية للشركة وذلك مثل تعظيم حملة الأسهم أو تحقيق المزايا التنافسية للشركة أو التسويق السلبي .

2 – النظريات السياسية :

تركز هذه النظريات على قوة أعمال الشركة داخل المجتمع والإستخدام المسؤول لهذه القوه في الساحة السياسية وتقترح هذه النظريات أنه على الشركة الأخذ في الإعتبار المجتمع الذي تعمل فيه ومن ثم البحث عن أفضل الطرق التي تؤدي الي صياغه قيم و أهداف الشركة بالشكل الذي يؤدي الي تحسين هذا المجتمع . وتتضمن هذه النظريات مجموعة من المداخل منها مؤسسية الشركة ونظرية العقد الإجتماعي المتكامل و مواطنة الشركة .

ترتكز هذه النظريات على تكامل أعمال الشركة مع المطالب الإجتماعية حيت تعتمد في نشاطها على المجتمع فيما يتعلق بإستمراريتها و نموها وحتى بالنسبة

لوجود الشركة نفسها , و من ثم فان نجاحها يعتمد على هذا المجتمع . و تتضمن هذه النظريات مجموعة من المداخل منها إدارة المشكلات و مبدأ المسؤلية العامة و إداره أصحاب المصالح و الأداء الإجتماعي للشركة .

3- النظريات الأخلاقية :

تعتمد هذه النظريات على فكرة العلاقة بين الشركة و المجتمع تعتمد ضمنياً على القيم الأخلاقية , و من ثم فإنه يجب على الشركة أن تقبل بالمسؤوليات الإجتماعية بإعتبار إلتزام أخلاقي يفوق أى إعتبار أخر . كما ان المطالب الإجتماعية تعزز العلاقة بين الشركة و المجتمع و بناء على ذلك ترتكز هذه النظريات على فعل ما هو ضروري لأيجاد مجتمع أفضل . و تتضمن هذه النظريات مجموعة من المداخل منها نظرية أصحاب المصالح المعيارية و الحقوق العالمية والتنميةالمستدامة و منهج تحقيق الصالح العام . [1]

([1] )تم النشرمن قبل منتدى المحاسب العربي 2016م .

## المبحث الثانى : التأمين

### اولاً: مفهوم التأمين :-

التأمين لغة من الأمن وهو الطمأنينة وزوال الخوف ويعتبر التأمين إعطاء الأمن ومن ذلك قوله تعالي﴿ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾([1])وكذلك قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾.(2)

1-**أما كتاب التأمين عرفوه بأنه:**(أداة إجتماعية يمكن بواسطتها تحويل عبء الخطر من الشخص المعرض له إلى شخص أو هيئة تعاونية في تحمله).
(مختار محمود الهانس 1992م)(3)

2-نظام يصمم يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدا المستأمن عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المومن . والذي يتعهد بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها. (سلامه عبد الله سلامه1976م)(4)

**3**-نظام تقوم به هيئة منظمة على أساس المعاوضة أو التعاون وتريده بصورة فنية تتوزع بمقتضاه الحوادث أو الأخطار. (حسين حامد حسان1961م)**(5)**

---

[1]- الأيه رقم 4 من سوره قريش .
2-الأيه رقم 125 من سوره البقره .
3- مختار محمود الهانسي 1992 م :مقدمه في الخطر والتأمين ، مطبعه الأشعاع الاسكندريه ، القاهره ، ص 20.
4- سلامه عبدالله سلامه :1976م الخطر والتأمين ، الاصول العلمية والعملية دار النهضه ، الطبعه الخامسه ، ص33.
5- حسين حامد حسان :1961 م ، حكم الشريعه في عقود التأمين ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الاول للإقتصا د الإسلامي ، دمشق.

## 4-أنواع التأمين:-

تتنوع صور التأمين في الوقت الحاضر حتى أصبحت لا تقوم تحت حصر، وقد إستقر الفقه على تقسيم أنواع التأمين إلي نوعين أساسين.([1])

أ- التأمين من حيث الشكل

ب- التأمين من حيث الموضوع

**أ-التأمين من حيث الشكل :-**

يقصد به تقسيمه بحسب الجهة التي تتول عملية التأمين ومن هذه الناحية يقسم إلى:-

1-تأمين تعاوني أو تبادلى .

2-تأمين بقسط ثابت .

3-1-التأمين التعاوني أو التبادلي :- في هذا النوع يقوم مجموعة من الأشخاص يرتبطون برابط المصلحة ويتعروضون لخطر معين ، بدور المؤمن و المؤمن لهم ، وذلك في إطار جمعية تعاونية تجمع بينهم ، بتعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم نتيجه تحقق الخطر المؤمن منه . ويتم دفع مبلغ التعويض من مجموع الإشتراكات ، ويتميز بعدد من الخصائص إجتماع صفة المؤمن والمؤمن له في التأمين التعاوني كل عضو من أعضاء الجمعية في ذات الوقت. قابلية الإشتراك الذى يدفعه المؤمن لهم للتغير وعدم كونه ثابت ذلك أن مقدار ما يدفعه العضو بتوقف على عدد الحوادث التي تقع بالفعل .التضامن: بين الأعضاء أن يتعاون

[1]-أ.فرح توفيق : أحكام التأمين في القانون اللبناني ، بيروت ، لبنان ، الدار الجامعيه ،ص277.

أعضاء جمعية التأمين التعاونى في تغطية المخاطر التي تصيب أحدهم أو بعضهم

4-**التأمين ثابت الأقساط :-** في هذه النوع يلتزم المؤمن وهو شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه مقابل الأقساط الثابته التي يدفعها المؤمن له .

**ويتميز بالخصائص التالية :-**

1-أنفصال المؤمن من المؤمن له ؛ فالمؤمن هو شركة التأمين و هي التي تقوم بدور الوسيط بين المؤمن لهم .

2/ يكون القصد الذي يدفعه المؤمن لهو ثابتاً، بمعنى أنه يتحدد مبلغ معين عند إبرام العقد .

3/ عدم وجود تضامن بين المؤمن والمؤمن لهم ، فالمؤمن لهو يلتزم بدفع القصد المحدد من البدايه'ويلتزم المؤمن وحده بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر ([1])

## التأمين من حيث الموضوع :-

يقسم التأمين من حيث الموضوع إلي عدة أنواع فهو ينقسم إلى تأمين بحري ونهري وجوي وبري وتأمين على الإشخاص وتأمين من الأضرار.([2])

### 1-التأمين البحري والنهري والجوي والبري :-

يقوم هذا التقسيم على أساس طبيعة المخاطر المؤمن منها وعلى هذا الأساس يقصد بالتأمين البحري : ذلك النوع من أنواع التأمين الذي يهدف الي تغطية مخاطر

---

مرجع سابق ،ص277.

[2]- مرجع سابق ، ص278 .

النقل البحري سواء في ذلك المخاطر التي قد تلحق بالسفينة مثل الغرق والحريق ولا يميز التأمين البحري إلى المخاطر التي تلحق الأشخاص الموجدين عليها .

والتأمين الجوي يغطي مخاطر النقل التي تتعرض لها الطائرة أو حمولتها من البضائع فقط .

أما التأمين البري يغطي المخاطر التي تتدرج تحت الأنواع السابقة.

2-**التأمين الخاص والتأمين الإجتماعي:-**

- يقصر بالتأمين الخاص :.

التأمين الذي يقوم به الشخص توقياً لنتائج خطر معين يحتمل وقوعه مستقبلاً ويسعى إلى تحقيق من مصلحة خاصة أو فردية وهي الحصول على الأمان ([1])

أما التأمين الإجتماعي يقوم على تحقيق مصلحة عامة تتمثل في تغطية المخاطر الإجتماعية التي يتعرض لها أفراد الطبقة العاملة والتي تحول بينهم وبين عملهم كالمرض والعجز والبطالة.

3-**التأمين من الأضرار** :- هذا النوع يكون الخطر المؤمن منه منصباًعلى مال المؤمن لهو ليس شخصاً، ويقسم هذا النوع على التأمين على الأشياء والتأمين من المسئولية:

**أ-التأمين على الأشياء:**

أ- يهدف إلى تعويض المؤمن له الخسارة تلحق بإحدى أمواله عند تحقق الخطر المنفعه للمؤمن ولم تهتم بمركز المؤمن له حقوقه وإلتزاماته .

[1]مرجع سابق ، ص279.

**ب- التأمين من المسؤلية: ([1])**

يهدف إلى ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار التي قد تلحق بهذا الأخير من الخطأ الذي يرتكبه المؤمن ويسبب له ضرر يوجب مسؤوليته .

من صور التأمين على المسؤلية ،التأمين من المسؤلية على الحوادث والمسؤلية عن الحريق والمسؤلية المهنية .

ج- **التأمين على الأشخاص :**

يتعلق بشخصية المؤمن له ،ويشمل المخاطر التي يتعرض لها الإنسان في حياته أو سلامة جسمه . من صور التأمين على الأشخاص ، التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث([2])

**الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للتأمين :-**

تبرز أهمية التأمين في الجوانب التالية: ([3])

**1-المساهمة في إجمال الناتج المحلي**

يلعب التأمين دوراً هاماً وحيويا في عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول وذلك من خلال الانشطة المختلفة ومساهمة بنسبة معينه في إجمال الناتج المحلي

**2-تجميع المدخرات:** يظهر دور التأمين واضحاً في تجميع المدخرات الوطنية لتمويل الخطط الإقتصادية ولا يختلف نوع من أنواع التأمين عن الأخرى في هذه الوظيفة.

[1]-أ.شرف الدين أحمد سعيد: 1991, أحكام التأمين في القانون والقضاء ، الطبعه الثالثه ، منشورات جامعه الكويت ، ص25.
[2]- مرجع سابق ، ص25.
[3]-تم النشر من قبل منتدى اشراقة بالجزائر 2010/8/28م.وتأريخ الدخول 2016/4/20.

**3-حمايه أموال وحقوق المؤمن لهم المستدامة:**

تقوم شركات التأمين بالعمل على حماية حقوق المؤمن والمستثمرين من خلال أصول وأستثمارات هذه الشركات بالأضافة إلى متخصصات الأخطار السارية ومخصص التعويضات ومخصص الطوارئ وجوانب أخرى .

**4-توظيف العمالة الوطنية : ([1])**

يساهم التأمين في خلق وظائف للباحثين عن عمل سوى بشكل مباشر( عن طريق شركات وسماسرة و وكلاء التأمين ).أو غير مباشرة( في البنوك التي تمارس التأمين البنكى ، الشركات الكبرى التي بها أقسام تتعلق بالتأمين).

**5-المساهمة في إستقرار العائلات والأعمال بالنسبة للأفراد:**

يتيح التعويض الذي يوفره التأمين فرص عودة للأفراد والعائلات إلى مراكزهم الماليه وأوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية . التي كانوا عليها قبل تعرضهم لخسائر ناتجه علي أخطار معينة .

بالنسبة للمؤسسات : -

أن التعويض عن الخسارة الناتجة عن بعض المخاطر يتيح فرصة أستمرار في العمل والإنتاج وذلك ينعكس إيجابيا على إستقرار البيئة العامة للأعمال حيث يحتفظ الموظف بوظيفة ويستمر العمل بشكل طبيعي كما كان سابقاً .

[1]--تم النشر من قبل منتدى اشراقة بالجزائر 2010/8/28م.وتأريخ الدخول 2016/4/20

**6-محاربه الفقر :**

التأمين عامل مهم في محاربة الفقر ومن هنا نشأت أهميتة الإجتماعية وفي التأمين نجد عقوداً غايتها منح ضمان كافي لإنفاق الأبناء على أنفسهم إذا مات عائلهم وهم في سن الدراسة.

- تقليل القلق والخوف (سواء قبل أو بعد الخسارة )

فالشخص الذى لديه تأمين يشعر بالطمانينة سواء قبل أو بعد وقوع الخسارة والعكس صحيح فالشخص الذى ليس لديه تأمين سواء على مركبته أو على ممتلكاته غالباً ما يشعر بالخوف وعدم الطمانينة وذلك خوفاً من حدوث أى حادث أو ضرر يلحق بمركبته أو ممتلكاته ولا يستطيع التعويض.

***التقليل من الحوادث أو من حجم الخساره في حله حدوثها :-**

تستخدم شركات التأمين العديد من البرامج التي تساهم بشكل فعال في التقليل من إحتمالية الخطر ومن حجم الخسارة في حالة حدوثها وذلك عن طريق مثلاً : مهندس الأمان ، ومتخصص منع الحرائق.

**تقوية الإئتمان: ([1])**

التأمين يجعل المقترض أفضل من خطر الإئتمان لأنه يطمن القيمة المقترضة بضمان إضافي يعطى ضماناً إضافياً أو يعطى ضماناً أكبر في أن القرض سوف يسدد.

[1]--تم النشر من قبل منتدى اشراقة بالجزائر 2010/8/28م.وتأريخ الدخول 2016/4/20

**أسس التأمين: ([1])**

إختلف الفقهاء في بيان تحديد أسس التأمين فمنهم من يركز علي الأساس الإقتصادى والأخر على الأساس القانوني ومنهم من يرى أنه أساس فني.

1-**الأساس الإقتصادي للتأمين** :- يعتمد هذا الأساس على نظريتين إلا أنه إختلفوا حول معيار تحديد هذا الأساس فمنهم من يرجعها لفكرة الحاجة والبعض الأخر يرجعها لفكرة الضمان.

أ-**نظرية التأمين والحاجة** :-

يركز أصحاب هذه الفكرة بأن التأمين ناتج عن الحاجة للحماية و الأمن وفهذه النظرية تمتاز تفسر كافة أنواع التأمين من الأضرار حيث توجد الحاجة للحمايه من خطر معين كما أنها تفسر غالبية أنواع التأمين لكن يؤخذ عليها أنها غير مانعة وغير جامعة . غير مانعة لأنها لا تمنع دخول أنظمه أخرى في نطاقها غير التأمين وغير جامعة ، لأنها لا تحيط بكل أنواع التأمين حيث توجد بعض أنواع التأمين لا ينطبق عليها معيار الحاجه الذى بنيت عليه النظرية .

ب-**نظرية التأمين والضمان** :-

يعتمد أصحاب هذه النظرية على الخطر يسببه الأنسان في حالة عدم ضمان إقتصادية تتمثل في تحديد المركز المالي والإقتصادي والتأمين هو الذى يحقق من الناحية المادية ضماناً لهذا المركز الإقتصادي – ويؤخذ على هذه النظرية إنها لا تتصدى لبيانات أساس التأمين ، أي معيار الضمان الذى تقوم عليه النظرية ليست إلا نتيجة من النتائج التي يترتب على التأمين بعد إبرامه فإن الضمان لا يقصر على التأمين فقط حيث يحقق أنظمة أخرى للأفراد.

[1]- أ.حسنين معوض : تنمية مهارات العاملين في شركات التأمين ، الكويت ، 1996م، ص30

## 2- الأساس القانوني للتأمين: ([1])

أنصار هذا المذهب أختلفوا في كيفية تحديد المعيار أو العنصر الذي يعتمد عليه، فالبعض يرى أن الخطر هو المعيار القانوني المحدد للتأمين . بينما ترى طرق أخرى أن التعويض هو المعيار القانوني للتأمين .

**أ-نظريةالتأمين والضرر:**

إن التأمين لا بد أن يستهدف إصلاح ضرر محتمل ، إذا كان التأمين هو نظام الحمايه من الأخطار المحتملة الوقوع في المستقبل ، وهو لا يحقق الحماية إلا إذاكان الهدف إصلاح الضرر الذي يسببه الخطر ويصيب ذمة اللأنسان المالية ، وعلى ذلك فإن الضرر هو أساس التأمين .

أن هذا المعيار لا يصلح لكافة أنواع التأمين على الغم من أن أنصار هذه النظرية يؤكدون عنصر الضرر فيها .

**ب- نظرية التأمين و التعويض:**

يرى أنصار هذه النظرية أن أساس التأمين ليس الضرر في حد ذاته وأنما الهدف من التأمين هو التعويض ،أي مبلغ التأمين الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له عند وقوع الخطر لأن هذا التعويض يوجد في كافه أنواع التأمين عكس الخطر ينعدم في بعض أنواع التأمين . ويأخذ على هذه النظرية أنها لا تتفق مع الطبيعة الحقيقية لعملية التأمين وهي حماية الإنسان من الخطر والأسس الفنية التي تقوم عليها .

[1]-مرجع سابق ص 31.

### 3-الأساس الفني للتأمين:

يرى الفقهاء الذين نادوا بهذا المذهب تأسيس التأمين وفق أسس فنية ،غير أنهم أنقسموا إلى فريقنادى بحلول التعاون المنظم على أساس سبيل التبادل المبني على الصدفة البحتة ،وفريق ينادي بنظرية التأمين كمشروع منظم فنياً.([1])

**أ- نظرية حلول التعاون على سبيل التبادل محل الصدفة البحتة :**

تعتمد هذه النظرية في حقيقة الأمر على عملية التعاون بين المؤمن لهم الذين يواجهون مخاطر متشابهة ، فالمؤمن لهم هم الذين يضمنون تغطية مخاطرهم بإنفسهم ويقتصر دون المؤمن على الإدارة والتنظيم ، والتعاون بين الأعضاء على أسس فنية تحدد من قبل تحديد القسط الذي يدفعه كل عضو مع درجة وقوع الخطر.

إعتمدت هذه النظرية على الأساس الفني ومهمة الأساس القانوني الذي هو مكمل للجانب الفني للتأمين ، وهذا ما يولد نقص في مدى فاعلية هذه العملية إذا إهتمت بعملية التعاون المنظم الذي يقوم بجلب المؤمن منه ويجب أن يكون الشئ المؤمن عليه معيناً بالذات والوقت في عقد التأمين كالتأمين على المعدات أو البضائع .

**ب-نظرية التأمين كمشروع منظم فعلياً :-**

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن عقد التأمين يتطلب مشروع منظم لأنه ليس كباقى العقود لأنه ينطوي على عملية فنية تهدف إلى تجميع المخاطر وإجراء المقاصة وتحديد القسط التي يدفعه المؤمن له .

أنجبت هذه النظرية عنصراً جديداً وهو المعيار الفنى لعقد التأمين غير كافي لأنه المعيار التي تأخذ به هذه النظرية لا يقتصر على التأمين حيث يوجد العديد من

[1] مرجع سابق ص 32.

عمليات المضاربة تدار بواسطة المشروعات المنتظمة . فنياً دون أن يطلق عليه وصف التأمين .

النظريات السابقة تنظر لجانب واحد من جوانب التأمين حيث يقتصر بعضها على الجانب الإقتصادي والبعض الأخر على الجانب القانوني والفني لا يمكن الإستغناء عن معيار من هذه المعايير أو الفصل بينهما في عقد التأمين.([1])

[1] مرجع سابق ،ص 32.

## المبحث الثالث: التنمية الإقتصادية

### أولاً : مفهوم التنمية :

يعتبر موضوع التنمية الإقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الإقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت إقتصادياتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد التي لا تزال حديثة النمو [1] . أم هي عملية للتغير الإجتماعي فقط وليس التنمية . [2]

وللتنمية تعريفات كثيرة تبعاً لوجهة نظر القائل بها . فمنهم من يرى أن التنمية هي عملية إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحه للمجتمع في تحقيق زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل وتشير إلي أنها عملية تغيير مقصود تقوم بها سياسات محددة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤلة تعاملها هيئات على المستوى المحلي . [3]

ومنهم من يقول أن التنمية الإقتصادية مفهوم يتضمن إجراء تغيرات جذرية في تنظيمات وفنون الأنتاج وهيكل الأنتاج وفي توزيع عناصر الأنتاج بين مجالات الأنتاج المختلفة بما يؤدي إلى زيادة عناصر الأنتاج المستخدمة وهذه التعريفات وغيرها تركز على جانب واحد فقط من التنمية وهو تكوين رأس المال .

**أما مفهوم التنمية في الإسلام يتخلص فيما يلي :**

أتى الإسلام كما هو معلوم بإطار تنموي يجمع بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية من خلال تعاليمه وحوافزه وقواعده في العمل والإنتاج والملكية وتوزيع الثروة حيث تتضمن الشريعة الإسلامية جوانب خمسة هي الجانب الروحي والجانب

---

([1]) د. محمد عبد العزيز عجمه وأخرون : مقدمة في التنمية والتخطيط ، ( بيروت : دار النهضه العربية ، 1983م ، ص 47 .

([2]) د. محمد عاطف غيث : التنمية الشاملة والتغير الإجتماعي ( بيروت : مطبعه كريديه ، 1974م ) ، ، ص 9 .

([3]) د. مهي سهيل المقدم : مقدمات التنمية الإجتماعية وتحدياتها ( بيروت ، 1987م) ، ص21 .

الإقتصادي والجانب الإجتماعي والجانب السياسي والجانب الخلقي متكاملة ومترابطة مع بعض البعض لتكوين الشخصية السوية والمجتمع المتكامل الذي يتبع المنهج الإسلامي عقيده و أفعالاً والذي يضمن تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي المنشود . وهذا وتحدد الجوانب المختلفة للشريعة في النواحي التالية:

1-الجانب الروحي: ويشمل العلاقة بين الإنسان وخالقه من عقيدة وعبادات .

2-الجانب الخلقي: ويشمل الصفات الشخصية مثل الصدق والأمانة وغيرها .

3-الجانب الإجتماعي: ويقوم على المساواة بين كافة المسلمين .

4-الجانب السياسي:وهو يقوم على أساس الإلتزام بالأصول والمبادئ الدستورية والإسلامية .

5-الجانب الإقتصادي: يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة الإقتصادية للمجتمع . ([1])

يقوم النسق الإسلامي للتنمية الإجتماعيةعلى عملية التنمية الإقتصادية والجمع بينها وبين التنمية الإجتماعية حتى يمكن توفية الإحتياجات المعيشية لسائر أفراد المجتمع. يحرص الإسلام على حفظ الدين والنفس والنسل والمال لكل المسلمين على المستوى الفردي وعلى مستوى المجتمع الإسلامي بأكمله .

ومما سبق التعريف عليه من الإرتباط العضوي بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية كجناحين لازمين لمسار التنمية الناجح فإن هذه الجوانب المختلفة متوفرة وواضحة في قواعد التنمية الإقتصادية في الإسلام وهي :

1. الإستثمار عند الإنسان وترشيد إستخدام قوه العمل المتاحة .
2. الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة[2] وقال تعالي : (( وأحل الله البيع )) .
3. تنميه كافة القطاعات الإقتصادية و أقاليم الدول .

---

[1]-مرجع سابق ، ص 22.

([2] ) سوره البقره الأيه 275 .

4. تنمية وتطوير الموارد الكامنة .
5. لإفادة من التطور العلمي والتقني .
6. مشاركة أفراد المجتمع وتعاونهم .
7. التكامل داخل العالم الإسلامي .
8. العدالة الإجتماعية . [1]

وهذا يقودنا إلى تعريف التنمية في الإسلام :

1. التنمية عملية ذات طبيعة شاملة فهي تتناول الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية كما تتضمن المظاهر الخلقية والروحية والمادية وغيرها فهي ذات نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة بل تمتد إلي الحياة الأخرة دون تعارض بين الناحيتين .
2. أن نواة الجهد التنموي ولب عملية التنمية هو الإنسان نفسه الذي كرمه الله لذا فإن التنمية ولي عملية التنمية تعني توفير متطلبات كرامة[الإنسان وعزته شاملة بذلك ثبته المادة والثقافية والإجتماعية.
3. أن التنمية نشاط متعدد الأبعاد . حيث يجب بذل الجهود في عدة إتجاهات في نفس الوقت لذا فالتركيز على الجانب واحد فقط ليس له ما يبدده فالإسلام يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل الإتجاهات .
4. إن التنمية تتضمن كلاً من التغيرات الكمية والنوعية . [2]
5. يركز الإسلام على الجانب الإقتصادي على ثلاث مبادئ هامة هي من المبادئ الحركية الديناميكية وهي :

أ. الإستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية وقال صلى الله عليه وسلم ((وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)) . [1]

---

([1]) د. عبد المنعم عقد ، التنمية الإقتصادية لدول العالم الإسلامي ( بجده : دار المجمع العلمي : 1400 /1980م ، ص 35 .

([2]) د. محمد عبد المنعم ، التخطيط والتنمية في الإسلام ( جده : دراسات البيان العربي : 1985م ) ، ص 122-126 .

ب.الإلتزام بأولويات تنمية الإنتاج والتي تقوم على توفير الإحتياجات الضرورية الدينية والمجتمعية لجميع أفراد المجتمع . [

ت.إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله، ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع. [2]

ومن ثم فإن التنمية الإقتصادية تنطوي ليس فقط على تغيرات إقتصادية معينة بل وإن كذلك تغيرات هامة في المجالات الإجتماعية والهيكلية والتنظيمية.

فالتنمية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه وهذا التحسن في الدخل أو الإنتاج ،و يساعد على زيادة الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع ، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل وبالإضافة إلى هذه التغيرات تشتمل التنمية الإقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات وتقدم المؤسسات المالية ،وزياده معدل التحضر في المجتمع وتحسن مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للإستخدام ولاشك في إنه يوجد بون شاسع فيما بينها بين الدول المتقدمة إقتصاديًا والدول المتخلفة إقتصاديًا فيما يتعلق بكل من هذه الوسائل.ومن البديهي إنه كلما أخلصت القيادات السياسية في بناء الوطن إزداد تقدمه وتطورت العلاقات الإجتماعية بين أبناءه نحو الأفضل في الأرض . [3]

هذا وقد إنعكس في الفكر الإقتصادي وإحتلت التنمية الإقتصادية جانباً هاماً من النظرية الإقتصادية بل زاد التركيز عليها من بعد الأزمة الإقتصادية العالمية وظهور نظرية " لينيز" فلا نبالغ إذا قلنا أنها أهم المشاكل التي تشغل الرأي العام العالمي.

---

([1]) حديث صحيح البخاري ، ج(3) ، كتاب البيوع ، ص 19 .

([2]) د. عبد المنعم عقد ، التخطيط والتنمية في الإسلام ، ( جده : دار البيان العربي ) ، ص 126 .

([3]) د. رياض الريس ، النظام السياسي اللبناني بين أزمه التفكك والتماسك ، ( بيروت : 1971م) ، ص 546.

فمنذ مؤتمر بالتا [1] عام 1945م وأنقسام العالم إلى كتلتين متنافستين ، كتله غربية وأخرى شرقية وبينهما دول فقيرة صغيرة تكون عالماً ثالثاً لم تكن قد وجدت بعد مكانها من هذا الصراع ، ومن ثم أخذت فكرة التنمية الإقتصادية تنمو وتتعمق وتنتشر فيعد أن كانت وسيلة تحاول كل كتلة من الكتلتين المتنافستين أن يقترب إليها هذا العالم الثالث وأصبحت الأن هدفاً للدول التي تكون العالم ، وتسعى إليه وتحاول تحقيقه لتؤكد إستقلالها ولتجد مكانها تحت الشمس بل إتسع مجال الإهتمام بها .

## ثانياً : أهمية التنمية :

**1**- أهمية التنمية الإقتصادية في الإسلام :

يقوم النسق الإسلامي للتنمية الإجتماعية على إستمرارية عملية التنمية الإقتصادية والجمع بينهما وبين جوانب أخرى حتى يمكن توفير الإحتياجات المعيشية والراعية لسائر أفراد المجتمع بما يناسب كل عصر ويتفق مع مفهوم الإسلام لرغد العيش أي الرفاهية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية ، مقترناً بتقوى الله وشكره وإقامة المجتمع الإسلامي لتماسك أفراده المتعاونين على البر والتقوى ، وعن أبي بردة رضي الله عنه قال:سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الكسب أفضل قال عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور . [2]

1. الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية :

مقياس رغد العيش أي الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية في الإسلام وهي تحقيق تقوى الله مع وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليه مرتبطاً بالأمن والطمانينة للفرد والمجتمع في الداخل والخارج . والإنتاج بقصد الإشباع المباشر للإنسانية وإنتاج المبادلة . [3]

---

([1]) د. عاطف السيد ، دراسات في التنمية الإقتصادية ( جده ، دار المجمع العربي : 1978م ) ، ص 3-5.

([2]) المستدرك علي الصحيحين في الحديث ، ج2 ، ص 16 .

([3]) د. سليمان الطماري ، مبادئ القانون الإداري ، ( دار الفكر العربي ، 1973م – ج3) ، ص 41 .

2. إن تقديرات الدخل لا تبين كيفية توزيعه بين أفراد المجتمع على الرغم من صلة هذا التوزيع برفاهية المجتمع،والحاجه إليه في تقديم الأداء الإقتصادي للجميع وبعضهم البعض من ( ميراث وهبات وصدقات وغيرها ) وبين الحكومة والأفراد (من رواتب تقاعدية ومساعدات وغيرها ) ومن حقوق الملكية في إستعمال المال وإستثمارة والتصرفية وبمراعاة وجهة المنفعة العامة المخصص لها المال . [1]

3. إن تقديرات الدخل تقوم على تقدير القيمة الإقتصادية للنشاط الإنتاجي أو التكلفة الإقتصادية له دون النظر إلى قيمته الإنتاجية والإجتماعية أو التكلفة الإجتماعية له حيث أن القيمة السوقيه للسع والخدمات قد لا تعبر بالضرورة عن القيم والحقيقة لها لدي المجتمع . ومن ذلك نرى أن تقديرات الدخل ليست هي المقياس الوحيد أو الدقيق لرفاهية المجتمعات وتقدمها الإقتصادي حيث هنالك له مقاييس أخرى يجب أخذها في الإعتبار كدالة توزيع ، ونوعية السلع والخدمات المتاحه لأفراد المجتمع ووضعية المستويات من الدخول بالنسبة لتحقيق إحتياجاتها المعيشيةالأساسية إلي جانب المقاييس المكملة الأخرى كالعمالة والإنتاجية،والمؤشرات الإجتماعيةالمختلفة ورفاهيتها وهو ما التنمية ؟ من مفهوم الإسلام للرفاهية ويقصد به المقياس السائد إتباعهاً حاليا.

2 –**أهميةالتنمية :**

التنمية وسيله لتقليل الفجوة الإقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة ، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الإقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة، هناك عوامل إقتصادية وغير إقتصادية ساعدت على حدة هذه الفجوة، والتي مازالت متأصلة ومتوازنة في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للبلدان النامية.

---

([1]) د. محمد دويدار ، مبادئ الإقتصاد السياسي ، ( القاهره : دار الجامعات المصريه ، 1978م) ، ص22.

التنمية أداة للإستقلال الإقتصادي:

التنمية الحقيقية لابد وأن تقوم على الإستقلال الإقتصادي وليس على أساس تبعيته، هذا ونود أن نؤكد هنا أن مجرد حصول القطر المتخلف على الإستقلال السياسي لا يترتب عليه إنقضاء حالة التبعية هذه إذا إستمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي والمالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد إستقلالها، كل ذلك يزيد ويعمق من روابط تبعية الأقطار المتخلفة والتي توارثت من فترة ما قبل الإستقلال، منا يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية بتغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، أي بإحداث التنمية الحقيقية تعتمد على الذات بإستغلال الموارد المتاحة في الدول إستغلالاً صحيحاً. [1]

وإستعراض أوضاع الدول النامية يتسم عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بإحتلال مشكلة التنمية الإقتصادية محلاً أساسياً من الإعتبار سواء على الصعيد الوطني أوعلى الصعيد العالمي أو من الفكر الإقتصادي ، أما على الصعيد الوطني فلا شك فيما يترتب على نوال عشرات الدول المختلفة الإستقلال في العشرين سنة الماضية من إحتلال مشكلة التنمية الإقتصادية مكان الصدارة من الفكر والعمل السياسي ، بالبلاد المختلفة فقد أقسمت حركات التحرر الوطنية ليس فقط بالسعي لبلوغ الإستقلال السياسي ولكن بالعمل أيضاً على تحقيق الإستقلال الإقتصادي والتقديم الإجتماعي ومن هنا فما أن تتحقق لهذه البلاد إستأثرت بالمحل الأول من الإهتمام بمشكلة التنمية الإقتصادية ورفع مستوى المعيشية .

ولا أدرك على هذا أيضاً من إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(مارس – يونيو سنه 1964م) حيث شهد العالم إرتقاء مشكلة التنمية الإقتصادية إلى جملة من المشاكل التي تحتل المحل الأول لهذا الإعتبار من السياسة العالمية في عالمنا

---

([1]) د. حربي محمد هديقات ، مقدمه في التنمية والتخطيط الإقتصادي ( عمان الاردن : دار الكرمل ، 1997م، ص 40.

المعاصر ، وإعتراف الأمم المتقدمة بأن التنمية الإقتصادية من جانبها وحدها وأنما يقتضي الأمر تعزيز هذه الجهود بمسعوية فعالة ومعاملة خاصة توليها البلاد المتقدمة للبلاد النامية في هذا السبيل .([1])

**ثالثاً : أهداف التنمية : ([2])**

للتنمية الإقتصادية أهداف كلها حول رفع مستوى المعيشة فالشعوب في المناطق النامية لا تنطر إلي التنمية بإعتبارها غاية في حد ذاتها وأنما تنظر إليها على إنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ، وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهداف معينة في هذا المجال ، نظراً لإختلاف ظروف كل دولة ، وإختلاف أوضاعها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية لكي يتحقق التوازن في التنمية يجب أن تكون نتيجة جهود المجتمع بكامله وأن تكون في تكوين هذا المجتمع ما يضمن إستمرار التنمية بإندفاع ذاتيإلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العام التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية .

**1. زيادة الدخل القومي :**

تعتبر زياده الدخل القومي ليس من أهداف التنمية الإقتصادية في الدول النامية فحسب بل هي من أهم هذه الأهداف على وجه الإطلاق. والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا التقوى أي ذلك الذي يتمثل في السلع والصفات التي تنتجها الموارد الإقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

**2. رفع مستوى المعيشة :**

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقيها في الدول النامية إقتصادياً . ذلك إنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ما لم يرتفع مستوى المعيشة للسكان وتلك المناطق وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات. فالتنمية الإقتصادية

---

[1]-مرجع سابق ، 42.

2.د. محمد طلعت عيسى : فلسفه التغير المخطط ( القاهرة : مطبعه دار نشر الثقافه ، 1971م) ، ص426.

ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب ، وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معاني لذلك فحسب وإنما رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية الإقتصادية وإن كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو مقياس هذا المستوى من المعيشة فلابد أن تعمل التنمية الإقتصادية على زيادة متوسط ذلك الفرد حتى يتنمى رفع مستوى المعيشة .

**3. تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات :**

وهذا الهدف من الأبعاد الإجتماعية لعملية التنمية الإقتصادية فأغلب الدول النامية على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، إلا أن هنالك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات ، إذ تستحوذ فئة صغيرة على جزء كبير من الثروة ونصيب عادل على نصيب متواضع من الدخل القومي ، وعلى ذلك فليس من المستغرب أن يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الإقتصادية إلي تحقيقها بوسيلة أو بأخرى . [1]

**4. بناء الأساس المادي للتقدم :**

من تعريفنا للتنمية الإقتصادية وجدنا إنها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل يشترط بعض الكتاب أن تقترن تلك الزيادات بمظاهر في التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية ، فهناك دول كبيرة تحدث فيها زيادات هائلة في الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ولا يمكن أن نتحدث عن تنمية إقتصادية بتلك البلاد فالتنمية الإقتصادية يجب أن تقترن بناء الأساس المادي للتقدم .

---

([1]) د. محمد طلعت عيسى ، مرجع سابق ص427.

## مؤشرات التنميةالإقتصادية :

أن التنمية هي في حقيقتها عملية هيكلية تتم بتدخل قوي خارجة عن الإقتصاد تستهدف علاج ما يشوب متغيرات هذا الإقتصاد من إختلال . وهذا ما يعيد عملية التنمية الإقتصادية عن عملية النمو الإقتصادي إذ إن الأخير – النمو الإقتصادي يتم تلقائياً وان وجد أي تدخل خارجي في حركة هذا النمو فيكون القصد تحقيق التوازن الإقتصادي مما يحفظ للحركة الإقتصادية تناسقها وإتساقها وبالتالي يمكن القول بأن عملية التنمية الإقتصادية هي عملية هيكلية والواقع أن تحديد مفهوم التخلف وما يترتب عليه من تحديد لمجال التنمية يسوقنا إلى بيان أهم أوجه الإختلال في حركة المتغيرات الإقتصادية والتي تكون في مجموعة ظاهرة التخلف وذلك يمكننا من معالجتها . [1]

يعتبر إصطلاح الدول النامية وما شابه من مصطلحات تؤدي إلى نفس المعنى كمصطلح الدول المتأخرة أو كمصطلح الدول الأقل نمواً، أو من نتاج مؤتمر بالتا السابق الإشارة إليه ، إذا أطلقت هذه المصطلحات على الدول الصغيرة التي وجدت نفسها مجمعا لكل الكتلتين الشرقيه والغربيه وذلك لتمييزها عن دور هاتين الكتلتين ولعل هذا ما دفع الكثير من الكتاب إلي البحث عن معيار يحدد هذا المفهوم :

أخذ البعض بمعنى طريق إستقلال الموارد الإقتصادية الموجوده بالدول كمعيار يحدد مدى تقدمها فمن رأيهم أن الدول لا تكون متقدمه إلا إذا إستغلت كافه مواردها:

أ. الإستغلال الأمثل والواقع أنهذا المعيار لا يكفي لتحديد مفهوم الدول النامية وتمييزها عن الدول المتقدمة إلا أن الأخذ به يحيل كل دول العالم مختلف إذ لا توجد دوله قد إستغلت كل مواردها .

---

([1]) د. محمد عاطف غيث ، دراسات في التنمية الإقتصادية ( جده : دار المجمع العلمي ، 1978م( ، ص 20 .

ب. كما ذهب البعض إلى إتخاذ الدول الأصلي معياراً للتفرقة بين الدول النامية والدول المتقدمة ، فوضعوا حدوداً رقمية لتصنيف الدول حيث قسمت إلى مجموعات ثلاثة كالتالي :

- دول غنية يزيد متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج الأصلي عن (1500) دولار في السنة.
- دول متوسطة الثراء ويبلغ نصيب الفرد فيها من هذا الناتج بين 700 ، 1500 دولاراً في السنة .
- دول فقيرة يقل فيها متوسط نصيب الفرد عن 700 دولار وأعتبر المجموعة الثالثة من الدول التي قل متوسط نصيب الفرد من الناتج الأصلي فيها عن 700 دولار دولاً نامية ، وبمعنى آخر أعتبرهذا المعيار الفقر المادي هي العلاقة المميزة للتفلق . [1]

بدراسة عن متوسط دخل الفرد وبعض المتوسطات والمؤشرات الأخرى لمعرفة مدى كزليجر بهذا الصدد قدم كوزنش الإرتباط حيث إنتهي على تقسيم العالم إلى مجموعات ثلاثة . دول غنية ودول متوسطة الثراء ، دول فقيرة ، وإلى وجود علاقة إرتباط بين متوسط الدخل الفرد والمؤشرات الإقتصادية الأخرى فهي ترتفع إذا إرتفع متوسط الدخل وتنخفض إذا إنخفض .

---

([1]) يحول كند ليرجر تحديد المقصود من الإستغلال الأمثل للموارد بان الإقتصاد يكون متخلفاً إذا وجد لديه إمكانيات النمو نتيجه لعدم إستغلاله لموارده الإستقلال الكامل الذي يعطي أكبر انتاج ممكن ، إلا انهذا التحليل لم يقدم الكثير في تحديد مفهوم التخلف إذ يتوقف إستغلال الموارد هي الأساليب الفنيه المطبقه التي لا تكفي عن التطور وتجعل ما كان مستغلاً إستغلالاً كاملاً بدرجه أكبر بالتالي تصبح الدول في ظل هذا التحليل متخلفه بعد ان كانت متقدمه وهذا غير منطقي .

بالرغم من صعوبة تعميم مجموعة من المؤشرات على جميع البلدان النامية إلا أنه يمكن تشخيص سبع مؤشرات عامة تنطبق بدرجات متفاوتة على معظم هذه البلدان وهذه المؤشرات :

1. إنخفاض مستويات المعيشة .
2. إنخفاض الإنتاجية .
3. إرتفاع معدلات نمو السلطات .
4. إرتفاع معدلات البطالة .
5. الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية .
6. الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصاديةالدولية .
7. محدودية أو غياب المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرارات .

**1-إنخفاض مستويات المعيشة : ([1])**

تنعكس مستويات المعيشة المنخفضة بصورة كمية ونوعية بطالة الفقر وتردي مستويات الصحة والتعليم وإرتفاع معدلات وفيات الأطفال وإنخفاض معدل العمر المتوقع من أن المؤشرات التي تستخدم عادة لأغراض المقارنة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة هي :

أ-إنخفاض معدلات الدخل الفردي .

ب-سوء توزيع الدخل القومي .

ج-الفقر المطلق .

د-سوء التغذية .

هـ-إرتفاع نسبة الأمية .

[1]- د. عبد الوهاب الأمين ، التنميةالإقتصادية ( دار الحافظ : 2000م) ، ص23.

الجدير بالملاحظة أن الفجوة في معدل الدخل الفردي بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد إزدادت خلال عقد التسعينات بصورة أكبر مما كانت عليه طيلة العقود الثلاثة السابقة ، وذلك لأسباب عديده تأتي في مقدمتها إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي في معظم البلدان النامية ومن جهة وإستمرار إرتفاع معدلات نمو السكان في هذه البلدان ومن جهة أخرى وبينما كانت معدلات نمو الدخل الفردي منخفضة في العديد من بلدان آسيا وإفريقيا خلال عقد الثمانينات والنصف الأول من عقد التسعينات فقد كانت سالبة في بعض بلدان أمريكا اللاتينية .

**2/ إنخفاض الإنتاجية : ([1])**

بالإضافةإلى إنخفاض مستويات المعيشة تتسم البلدان النامية بإنخفاض إنتاجية العمل لأي معدل الإنتاج لكل عامل بالمقارنة مع البلدان المتقدمة يعزي إنخفاض الإنتاجية إلى النقص الحاد في عوامل الإنتاج المكملة الأخرى مثل:رأس المال ، والإدارة الكفوءة وكذلك غياب الحوافز الإقتصادية ولأجل زيادة الإنتاجية بدلاً من تهيئة المدخرات المحلية والتعليمية بخاصة التعليم المهني والتدريب من أجل زيادة المهارات الفنية والإدارية وكذلك لابد من تبني السياسات الإقتصادية الهادفة إلى توفير البيئة الملائمة لتشجيع الإستثمارات إلى أقصى حد ممكن .

**3-إرتفاع معدلات نمو السكان :**

تعتبر معدلات نمو السكان مرتفعة بصورة عامة حيث تتراوح بين 2.5-3.5% سنوياً بالمقارنة0.5- 0.7% سنوياً في البلدان المتقدمة، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات النمو السكاني في بعض البلدان النامية كالصين قد إنخفضت ، بينما في البلدان الإفريقية فقد إرتفعت ، وذلك بسبب تأثير العادات والتقاليد الإجتماعية التي تشجع على زيادة الإنجاب ، أما بالنسبة لمعدلات الوفيات ، فالبرغم من أنها إنخفضت بصورة ملحوظة بسبب تحسين الظروف الصحية والسيطرة على الأمراض

[1]- د. عبد الوهاب الأمين ، التنميةالإقتصادية ( دار الحافظ : 2000م) ، ص 24.

المعدية بفضل زيادة خدمات الصحة الوقائية في معظم البلدان النامية إلا إنها ما زالت تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع البلدان المتقدمة . وكان من نتائج هذه التغيرات في التركيب السكان أن أصبح الأطفال دون سن (15) سنه أكبر منه في الدول المتقدمة ومعنى ذلك أن قوة العمل الفاعل للأشخاص الذين تقع أعمارهم بين (15-65) سنة في البلدان النامية يجب أن توفر سبل المعيشة لضعف عدد الأطفال بالمقارنة مع البلدان المتقدمة .

**4-إرتفاع معدلات البطالة :**

تعتبر ظاهرة سوء إستغلال الموارد البشرية من أهم أسباب مستويات المعيشة في البلدان النامية وتقسم هذه الظاهرة بشكلين الأول الإستغلال غير الكامل لموارد العمل المناطق الريفية والحضرية على حد سواء نسبة كبير منهم بدوام من الناحية الشكلية ويطلق هذه الظاهرة البطالة المقنعة التي تنتشر بصورة خاصة في المناطق الريفية حيث تنخفض الإنتاجية الحدية للعمل إلى الصفر تقريباً ومعنى ذلك إننا لو سحبنا نسبة معينة من قوة العمل بحدود 10-20% مثلاً من القطاع الزراعي إلى القطاعين الصناعي والخدمي فإن الإنتاج الزراعي سوف لا ينخفض بل يزداد في بعض الحالات . ([1])

**5- الإعتماد الكبير على الإنتاج الزراعي والصادرات الأولية :**

نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين 25% من مجموع الأيدي العاملة وتتراوح من أمريكا اللاتينية ، 70% في شرق أسيا ، 64% في جنوب أسيا ، 86% إفريقيا بالمقارنه مع 5% في البلدان المتقدمة ، أما حيث مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي فتتراوح بين 15% من أمريكا اللاتينية ، 18% من الشرق الأوسط 20% من إفريقيا بالمقارنة مع 7% من بلدان أوربا الغربية ويعزى السبب الرئيسي لتركز السكان الإنتاج في الأنشطة الزراعية الأولية في معظم البلدان

[1]-مرجع سابق ، ص25.

النامية أي حقيقة إنه عند المستويات منخفضة للدول تكون الأولوية بالنسبة للسكان هي محاولة إشباع الحاجات الأساسية وفي مقدمتها الأغذاء،ويتسم القطاع الزراعي في هذه البلدان بإنخفاض الإنتاجية وذلك بسبب إستخدام أساليب الإنتاج البدائية وعدم إعطاء القطاع الزراعي الأولوية في برامج التنمية . [1]

**6-الإنكشاف الكبير في العلاقات الإقتصاديةالدولية :**

لقد أسهم التوزيع غير المتكافئ للقوة الإقتصادية والسياسية في العالم في تعميق الفجوة بين البلدان المتقدمة (بلدان الشمال) والبلدان النامية (بلدان الجنوب) ويتسم تدهور القوة المتساوية كبلدان الجنوب علي الصعيدين الإقتصادي والسياسي في زيادة هيمنة بلدان الشمال (وفي مقدمتها الولايات المتحدة) على الإقتصاد العالمي،والتجارة الدولية،وكذلك في التحكم بشروط نقل التقنية والتدخل في توجيه سياسات المؤسسات الإنمائية الدولية لخدمة مصالح السياسة .

**7-غياب أو محاربة المشاركة الجماهيرية في عملية إتخاذ القرار :**

وأخيراً لابد من التأكيد أيضا بأن من أهم العوامل التي أسهمت في بقاء ظاهرة التخلف الأقتصادي للبلدان الفقيرة هي إنتقال العادات والقيم المادية السائدة في البلدان الغنية والتي تركز على الفردية وحب الثراء والأنماط الإستهلاكية البذخية إلى البلدان الفقيرة ، وذلك من خلال العديد من القنوات ، لا سيما وسائل الإعلام المدنية والتجارة الخارجية ، بحيث أدت إلى تبديد نسبة كبيرة من النقد الأجنبي النادر لأستيراد السلع الأستهلاكية الكمالية وقد أمتد التأثير الغربي حتى في مجال الخدمات الصحية في تخصيص موارد مالية متزايدة لتوفير الخدمات العلاجية المتقدمة من خلال بناء إحدى المستشفيات المتخصصة في مراكز المدن لخدمة بنسبة قليلة جداً من السكان على حساب توفير خدمات الصحية الوقائية التي تعتبر أقل تكلفة وأعلى مردوداً وأكثر ملائمة مع واقع البلدان الفقيرة التي يعاني سكانها لا سيما في المناطق

---

([1]) د. عبد الوهاب الأمين ، التنميةالإقتصادية ( دار الحافظ : 2000م) ، ص 26 .

الريفية،من قله أو غياب هذه الخدمات كذلك ينعكس سوء تخصيص الموارد الإقتصادية في البلدان في مجال الخدمات التعليمية . حيث غالباً ما نجد زيادة التخصصات لصالح التعليم العالي في مراكز المدن على حساب توفير غرض التعليم الأساسي للسكان وخاصة في المناطق الريفية . [1]

## معوقات التنميةالإقتصادية :

أجمع علماء الإقتصاد على أن هنالك جملة من الخصائص الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية التي تشارك فيها الدول النامية والتي أصبحت تعيق عملية التقدم والإنطلاق نحو آفاق أرحب تتحقق الرفاهية للمواطن مقارنة مع الدول المتقدمة . ويمكن إيجاز تلك العوائق في الأتي :

### 1/ العوائق الإقتصادية :

الإعتماد الكبير على القطاع الزراعي بصورة أكبر من غيره من القطاعات الأخرى ، حيث نجد الزراعة تساهم بحوالي 46% من إجمالي الناتج القومي في تلك البلدان التي ترتفع مساهمة القطاع الزراعي بصورة تفوق القطاعات الأخرى.

قله رأس المال والمدخرات التي تعاني منها الدول النامية لتجربت المشروعات التنموية التي تساعد بدورها في رفع المستوى المعيشي للمواطنين وهذا يقود ويرفع لعدم إستغلال الموارد المتاحة الإعتماد على الخارج في الحصول على التمويل اللازم للمشروعات وقبول المعونات والهبات والتي لا تخلو من شروط تكون لمزيد من التبعية . إنخفاض مستوى دخول الأفراد وذلك لإنخفاض الدخل القومي، ضيق الأسواق المحلية والخارجية وعدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية ، زيادة الواردات بصورة أكبر من الصادرات مما يؤدي إلى عجز الميزان التجاري تصدير المواد في شكل خام وإستيراد المصنع ، عدم الإستغلال الأمثل

---

([1]) مرجع سابق، ص 43 .

للموارد المتاحة وإنخفاض الدخل القومي وعدم توزيعه بين أفراد المجتمع ، العمالة الانفاق نحو السلع الإستهلاكية وإنخفاضه على السلع الرأسمالية العائد الإنتاجي مثل الألبان الصناعية والزراعية وغيره . [1]

**2/ العوائق الإجتماعية :**

من المعلوم أن النظام الإجتماعي السائد في مجتمع معين يؤثر تأثيراً ملحوظاً على النشاط الإقتصادي لهذا المجتمع لذلك فإن النظم الإجتماعية العقيمة التي تسود غالبية الدول النامية تعتبر من أهم المعوقات لعملية التنمية الإقتصادية لهذه الدول . تأثيرات الإجتماعي لهذه الدول والذي يتمثل في شكل ممارسة لعادات وتقاليد بالية والتمسك بالأقوال المأثورة من الحكم والأمثال يحدث أثاراً سلبية تعوق عمليات التنمية ومن الأمثلة على هذا العادات إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج بينما تمثل نصف المجتمع وكثر إنجاب الأولاد في ما لا يتناسب مع دخل الفرد وكثرة الطلاق في بعض المجتمعات من شأنه أن يزيد من حده هذه المشكلة ومن العادات الإجتماعية الإسراف في الإنفاق على الإستهلاك محاكاة الإستهلاك في الدول المتقدمة على وهذا ما يحد من قدرة الأفراد على الإدخار . ومن العادات أيضا تهافت الأفراد في كثير من الدول النامية على تملك الأراضي الزراعية أو إقبالهم على شراء المجوهرات الثمينه نظراً لما تمليه عليهم تقاليد المجتمع من جاه وسلطان .

إرتفاع معدل نمو السكان : لا نقصد بذلك زيادة عدد السكان في حد ذاته بل المقصود هو زيادة عدد السكان بالنسبة إلى بقية موارد الإنتاج ، فلكي يرتفع مستوى معيشة الأفراد يجب أن يفوق معدل الزيادة في الطاقة الانتاجية معدل الزيادة في السكان . [2]

---

([1]) مرجع سابق ص 58.

([2]) مرجع سابق ، ص 59 .

**3/ المعوقات السياسية :**

تتمثل في غياب التنظيم السياسي القادر على تحقيق الإستقرار في الدول حتى لا تغلبه المصلحة الفردية على المصلحة العامة وحتى يقدم الحكام بأداء واجبة نحو المجتمع بهدف تحقيق تقدمه ورفاهيته .

وأن وجود التنظيم السياسي الرشيد بالدولة من شأنه أن يجعل منها قوة قادرة على تحقيق التنمية الإقتصادية وبدون تكامل التنظيم السياسي بالدول مع التنظيمات القانونية والإجتماعية الإدارية يتعذر القيام بتنمية إقتصادية فعالة ومستمرة ، وتستلم عملية التنمية الإقتصادية على التنظيم السياسي عن المفاهيم التقليدية وإستبدالها لمفاهيم عصرية حققت نجاحاً في التطبيق .

وعلى ذلك فوجود تنظيم سياسي متعدد من التقاليد وقادر على مواجهة المشاكل يعتبر أحد العوامل الأساسية اللازمة لنجاح أي سياسة للتنمية الإقتصادية بالإضافة إلى ذلك فإن تهيئة المناخ السياسي الملائم للتنمية يتطلب إرتفاع درجة الوعي السياسي لأبناء المجتمع .

**4/ المعوقات الإدارية:**

وتتمثل هذه المعوقات في نقص الكفايات الإدارية والفنية المتخصصة: ويتضح ذلك في نفقات الإدارة الباهظة التي تتكبدها المنشآت والإدارات المختلفة، بالإضافة إلى عدم إلمام الموظفين بطبيعة عملهم وكيفية إنجازه في أقصر وقت ممكن ، وبأقل مجهود وأدنى تكلفة ويترتب على نقص الإداريين والفنيين صعوبة تنفيذ مشروعات التنمية الإقتصادية في بعض القطاعات وبالتالي حدوث إختلال في تناسب النمو بين مختلف القطاعات .

ويساعد على صعوبة القيام بعملية التنمية الإقتصادية عدم توفر الإحصائيات ونقص البيانات اللازمة لإعداد خطط التنمية، ويتطلب الأمر بذلك الكثير من الجهود من جانب المؤسسات والهيئات لسد هذا النقص .

نضيف إلى ماسبق نقص الوعي التخطيطي بين المنشآت الخاصة والعامة والإدارات الحكوميه فالمنشآت الخاصة لا يروقها التدخل الحكومي لتوجيه الإنتاج وتعتبر قيامها تنفيذ أهداف معينة حدثت سلفاً تدخل في صميم أعمالهم قد سبب إعاقة تنفيذ أهداف خطة التنمية الإقتصادية .

**5-المعوقات التشريعية :**

يعتبر النظام القانوني أداة ضرورية للتنمية الإقتصادية فالقرارات الإقتصادية شأنها في ذلك شان غيرها من القرارات يجب أن تأخذ الشكل القانوني.

ومن أمثله العقبات التشريعيه الهامه ما يتعلق بحق الملكية العقارية فالتعريف الحق الملكية العقارية قد يقف عقبة في سبيل تحقيق خطة التنمية الإقتصادية ، فقد يقف هذا الحق عقبة في سبيل إنشاء منطقة صناعية أو عمل برامج لتخطيط المدن نتيجة لذلك يلزم تنفيذ مفهوم حق المركبة العقارية وتعديل التشريعات المنظمة بحيث يصبح هذا الحق في خدمة المصلحة العامة عند الإقتصاد من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية. [1]

يرى بعض الإقتصاديين بأن الفقر يعد النتيجة الأساسية للقوى الإقتصادية في الدول النامية وأن أكثر عقبتين إقتصاديتين شائعتين للتنمية هما :

دائره الفقر المفرغة وضيق حجم السوق في الدول النامية .

---

([1]) العشرى حسين درويش ، التنمية الإقتصادية والتخطيط الاقتصادي ، 1985م ، ص 67 -69 .

## دائرة الفقر المفرغة:

تعد دائرة الفقر المفرغة إحدى الحلقات المفرغة العديدة في العالم الأقل تقدما والفكرة وراء ذلك أنه يمكن للأغنياء من الناس أن يدخروا ويستثمروا بسهوله أكثر من قيام الفقراء بمثل ذلك وبالقياس على ذلك فإن الأمر يعد أكثر صعوبة بالنسبة للدول الفقيرة أن تدخر وتستثمر بالقدر الكافي الذي يمكننا من إجتياح الفقر .

ولما كان الإستثمار يعد حاسماً بالنسبة للتنمية فأنه بناء على ذلك تظل الدول الفقيرة على حالة،من أجل كسر هذه الحلقة فأنه يجب أن نكشف الطريقة التي يمكن بها الحصول على مدخرات أكثر من الناس الفقراء جداً حيث تكون الحكومات صغيرة وقطاع العمال صغير الحجم أو أن يتم تدبير التمويل اللازم للتنمية من خارج الدول الفقيرة . [1]

## ضيق حجم السوق :

أن العلاقة بين ضيق حجم السوق والتخلف تستند أساساً على فكرة القائلة بأن وفورات الحجم في الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الإقتصادية فإذا توجب على المشروعات أن تكون كبيرة من أجل الإستخدام الكفء تكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتهجها تلك المصانع يجب أن يكون كبيراً إلا أن هنالك رأياً يعزي صغر حجم السوق في الدول النامية إلى إنخفاض الدخول ومن ثم الطلب في تلك الدول .

## نظريات التنمية الإقتصادية :

1/ نظرية مراحل النمو الإقتصادي لروستو:

تعتبر نظرية المؤرخ الإقتصادي والت روستو من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات وقد إشتهرت بعد نشر كتابه المشهور مراحل النمو الإقتصادي البيان

---

([1]) ملكم جيلز وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ السعودية ، 1995م ، ص 51 .

غير الشيوعى سنه 1960م . وإستناداً إلى هذه النظرية يمكن وصف التحول من حالة التخلف إلىحالة التقدم على أساس سلسلة من المراحل يفترض أن يمر فيها جميع البلدان تضم أربعة مراحل هي :

أولاً : المجتمع التقليدي.

ثانياً : التهيؤ للإقلاع.

ثالثاً : الإقلاع .

رابعاً : التحول نحو النضج .([1])

يعتقد روستو أن النظرية أي نظرية مراحل النمو الإقتصادي التي تستند على تجربة البلدان المتقدمة يمكن أن تكون دليلاً للتعرف على مستويات التنمية بالنسبة لبلدان العالم الثالث ذلك لأن كل مرحلة من هذه المراحل تتسم بخصائص معينة قابلة للقياس تعكس مدى الأنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة التنمية الإقتصادية.

**المرحلة الأولى** : تتسم هذه المرحلة بإنخفاض الإنتاجية الزراعية ، بسبب إستخدام الطرق البدائية للإنتاج ، ويكون الهدف الرئيسي من الإنتاج هو بغرض الإستهلاك العائلي وليس السوق هذا بالإضافة إلى هيمنة الجهاز الإقطاعي وذلك بحكم تركز ملكية الأراضي الزراعية في أيدي عدد محدود من كبار الملاك وبالتالي غياب السلطه المركزية للدولة في المناطق الريفية .

**المرحلة الثانية** : تعتبر هذه المرحلة بمثابة مرحلة انتقالية يتم خلالها زيادة الإستثمارات في البيئة التحتية للإقتصاد وخاصة في مجال التدريب ، والتعليم وإستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض الإنتاجية وترقيد الحوافز الإقتصادية للمزارعين للإنتاج من أجل السوق .

[1]-مرجع سابق ،ص 52.

ويتم ذلك من خلال إعادة النظر بالنظم القديمة للملكية الزراعية ، وكذلك ربط الدين بمراكز المدن بشبكة من الطرق البرية لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية وتسويتها من المناطق الحضرية .

وينعكس ذلك على إرتفاع دخول المزارعين ومن ثم زيادة طلبهم على السلع الإستهلاكية والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج الصناعي لتوفير هذه السلع محلياً بدلاً من إستيرادها من الخارج . [1]

**المرحلة الثالثة:**هنا يهتم التغلب على المواقف التي كانت تقف في الماضي أم مسيرة التقدم الإقتصادي . ويتم خلالها زيادة الترابط بين القطاعات الإقتصادية وتحديده عن طريق زيادة معدلات الإستثمارات السنويةإلى 20% من التابع القومي الإجمالي . ولاسيما في القطاع الصناعي وهنالك عدة مصادر تمويل برامج التصنيع تأتي في مقدمة إيرادات الصادرات . من السلع الاولية والمواد الخام ثم الأيرادات الحكومية من الضرائب . إضافة إلى التمويل الفردي من قبل الصناعيين بهدف تعظيم عائداتهم الإستثمارية .

كذلك إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المحدودة من أجل تحقيق العدالة الإجتماعية وضمان إستمرارية عملية التنمية .

**المرحلة الرابعة:**تتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للإتصال والإندفاع وإقامة صناعات أكثر طموحاً من الصناعات السابقة التي أسهمت بصوره كبيره في تحقيق القفزة الإقتصادية . وتتمثل هذه القدرات الجديدة في بناء القاعدة الهندسية لتصميم الآلات والمعدات الصناعية والزراعية والأجهزة الكهربائية والألكترونية وزيادة الصادرات والسلع الصناعية لتوسيع مجالات الاستفادة من ثمار التقدم التقني في

---

([1]) أ.د . عبد الوهاب الأمين : د. فريد بشير الطاهر ، إتصاديات التنمية والتخطيط ، الطبعه الاولى ، 2007م .

جميع مجالات الحياة اليومية خاصة في المدارس والجامعات ومراكز التدريب والبحوث .

تتسم هذه المرحلة أيضاً بظهور صناعات قائدة لعملية النمو الجديد ,كما يزداد خلالها دور السياسات الإقتصادية والحكومية في توجيه الإقتصاد القومي نحو المسارات المختلفة كذلك فإن من أهم نتائج مرحلة النضج التقني هي إنخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي لأقل من 20% من قوه العمل الفاعلة في الإقتصاد المحلي وزيادة أهمية العملية المساندة في سوق العمل وبروز دور طبقة الإختصاصيين في عملية إتخاذ القرار أخيراً يبدأ ظهور بوادر الملل من التركيز على التصنيع والقيم المادية في المجتمع .

## إنتقادات نظرية روستو : ([1])

في الواقع تعتبر هذه النظرية محدودة الفائدة بالنسبة للبلدان الفقيرة . فبالرغم من دور الإدخار والإستثمار في زيادة معدلات النمو الإقتصادي إلا أنهذا لا يكفي وحدة لتحقيق التقدم الإقتصادي في هذه البلدان . كما أشرنا سابقاً قد حققت نجاحاً باهراً لإعادة إعمار إقتصاديات أوروبا الغربية واليابان وذلك لسبب بسيط وهو أن هذه البلدان التي حصلت على المساعدات الإقتصادية الأمريكية كانت تمتلك شروط البنية التحتية للإستفادة القصوى من إستثمار رؤوس الأموال التي حصلت عليها وترجمتها إلى مستويات إنتاج مرتفعة .

### 2-نظرية التحولات الهيكلية لأرثر لويس :

من أبرز كتاب هذه النظرية هو الإقتصادي المعروف أرثر لويس الحاصل على جائزة نوبل في الإقتصاد وهنالك مجموعة أخرى من الإقتصاديين الذين قاموا بدراسات تطبيقية على عدد كبير من البلدان النامية لمحاولة الخروج بأنماط أنمائية أكثر إتساقاً بواقع هذه البلدان ومن أبرز هؤلاء هو ليس تشينري , وتركز هذه النظرية

[1]-أ.د . عبد الوهاب الأمين ، د. فريد بشير الطاهر : المرجع السابق 2007م .

على الآلية التي يمكن بواسطتها تحويل إقتصاديات البلدان الفقيرة من حالة التخلف إلى حالة التقدم والإعتماد بدرجة أكبر على القطاعين الزراعي والخدمة لمصدر الدخل والعمالة . وإكتساب الإقتصاد قدر أكبر من المرونة والقدرة على مواجهة التغيرات المفاجئة الناتجة عن الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي , ويستخدم كتاب هذه النظريات أدوات التحليل الإقتصادي الكلاسيكي الجديد لوصف كيفية حدوث التحولات الهيكلية،تعتبر هذه النظرية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في عقد الخمسينات بعد نشر لويس مقالته الموسومة للتنمية الإقتصادية من خلال عرض عمل غير المحدود في مجلة جامعة مانشستر في أيام 1954م.([1])تعتبر هذه النظرية من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في عقد الخمسينات بعد نشر لويس مقالته الموسومة للتنمية الإقتصادية من خلال عرض عمل غير المحدود في مجلة جامعة مانشستر في أيام 1954 م،بحيث أصبحت بمثابة نظرية عامة للتنمية طيلة عقد الستينات وأوائل السبعينات , خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تتميز إقتصادياتها بوجود عمالة فائضة،إستناداً لهذه النظرية يتكون الإقتصاد المتخلف من قطاعين رئيسين هما : القطاع الزراعي التقليدي،حيث تقترب الانتاجية الحدية للعمل من الصفر والقطاع الصناعي الذي يتسم بإرتفاع الإنتاجية والأجور،وقد إفترض لويس أن يكون مستوى الأجور في هذا القطاع أعلي نسبة لا تقل عن 30% عن مستواه في القطاع الزراعي من أجل تشكيل حاجزاً قوياً لهجرة العمال بصورة تدريجية من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي،مع زيادة الإستثمار والانتاج وخلق فرص عمل جديده في القطاع الصناعي بنسبة الإستثمارات الصناعية والتراكم الرأس مالي في هذا القطاع , ويؤدي إرتفاع نسبة الأرباح وإلى زيادة رغبة المستثمرين في إعادة إستثمار أرباحهم في التوسع الصناعي والذي يؤدي إلى إستمرار نمو الطلب على الأيدي العاملة .

[1]-أ.د . عبد الوهاب الأمين ، د. فريد بشير الطاهر ، 2007م .

**تمهيد**

لقد شاع مؤخراً التأكيد على مايسمي( بالمسؤلية الإجتماعية للشركات) الذي يعني إسهام شركات الأعمال الإجتماعية والتطوعية والقيام بدور بارز حيال رعاية المجتمع بأفراده وبيئته وكان إنطلاق ذلك من دعوات وجهها الأمين العام للأمم المتحدة لتقوم قطاعات الأعمال بدورها في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة لتكون جزءاً من الحل في مواجهة تحديات العولمة .

والإلتزام بالمسؤلية الإجتماعية يفضي بأن أي منشأة يجب أن لا تكتفي بإستغلال الموارد المتاحة لها بما يخدم أهدافها الإقتصادية فقط بل أن مسؤوليتها تمتد إلى مواجهة المتطلبات الإجتماعية والتي تؤدي لإكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين وهو مايساعد في خدمة أهداف المنشأة الإقتصادية وبناءاً على هذا لابد أن تساهم المنشأة في تحقيق رفاهية المجتمع بتحسين الظروف البيئية ورعاية شؤون العاملين وتحقيق الرفاهية لهم وتوفير الأمن والرعاية الصحية والإجتماعية وهو ما ينعكس بدوره في خدمة نشاط المنشأة وهو دور يتجاوز حدود الشركة وعامليها إلى المجتمع والتأثير فيه وهو في حقيقته إلتزام أخلاقي وإعتراف بفضل المجتمع عليها بالرفاهية التي وصل إليها .

# الفصل الثالث

## المسؤلية الإجتماعية للمؤسسات

**المبحث الأول : المسؤلية الإجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي**

**المبحث الثاني : المؤسسات التي تتبنى المسؤولية الإجتماعية في السودان**

**المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجة المسؤلية الإجتماعية للشركات**

# الفصل الثالث

المبحث الأول:

## المسؤلية الإجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي :

### أولاً : الحكم التكليفي للمسؤليةالإجتماعية: ([1])

باعث القيام بالمسؤلية الإجتماعية في ظل الفلسفةالمادية للحياة هو ضمان إستمرار الشركات في مجال عملها على المدى الطويل كما أنها تساعد في تعزيز مصداقية المنشأة والثقة في أعمالها وتستقطب الكفاءات إليها.

أما في النظر الشرعي فباعث القيام بالمسؤلية الإجتماعية هو التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم به الإنسان طلباً لثواب الله ، ومناطه الأخلاقيات الإسلامية التي تأخذ بذمام كل فضيلة فتجعلها مطلوبة ، فبعضها على سبيل الإستحباب وبعضها على سبيل التأكد أو الوجوب على حسب المصالح المترتبة عليها في الدنيا والآخرة،ولذا لا يمكن حصر الأعمال الداخلة في نطاق المسؤلية الإجتماعية وأن أمكن فرزها في مجالات عديدة،إذا كل المصالح التي حث عليها الشرع إيجاباً أو إستحباباً داخلة في نطاق هذه الشركات وقدراتها وأحوالها .يقول ابن تيمية (التنوع قد يكون في الوجوب تارة وفي الإستحباب تارة أخرى ).

فالأول مثل ما يجب على قوم الذكاة وعلى قوم تعلم العلم وأما في الإستحباب فهو أبلغ فكل شخص إنما يستحب له من الأعمال ما يقدر عليه ويفعله وينتفع به والأفضل له من الأعمال ما كان أنفع وهذا يتنوع تنوعاً عظيماً ،فأكثر الخلق يكون المستحب لهم ما ليس هو الأفضل مطلقاً وعن أبي هريرة رضي الله عنه،أن النبى صلى الله عليه وسلم قال:(من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة : يا عبدالله هذا خير ، فإنكان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة وإن كان من باب الصدقة

[1]-حسين عبد المطلب الأسرج ، دور الوقف الإسلامي في تفعيل مبدأ المسؤلية الإجتماعية للشركات ، ملتقى شذرات ، دون ت

دعي من باب الصدقة وإنكان من أهل الصيام دعي من باب الريان) فقال أبوبكر: فقل يدعى أحد من هذه الأبواب كلها قال نعم وأرجوا أن تكون منهم.

وكذلك فإن الدور الإجتماعي المطلوب مقيد بقيود الشرع فليس منه مخالفة الواجب الشرعي ولا تقحم المحرمات.

**ثانياً : رعاية الإسلام للمصالح العامة والخاصة: ([1])**

إن الدور المطلوب من الشركات خارج عن نطاق بحثها عن الربح أو عن الهدف الخاص الذى أقيحت من أجله أنه دور واسع متأكد في التشريع الإسلامي وهو في تأكيده لهذا الدور ينطلق من مبدأ موازنة بين المصالح العامة والخاصة التي تؤدي إلى إستقامة المجتمع ،فالحرية الفردية وحق التملك وحق التصرف في الملك الشخصي ونحوها،مع إنها مكفوله في الإسلام كلها لم تترك نوفي ، فاللمجتمع حسابه وللإهداف العليا والمقامة العظيمة قيمتها ومكانتها .

ولهذا التناغم بين المصالح نجد الإسلام يؤكد على معاني هي من أثر هذا التناغم فإحسان العمل وإتقانه ،عباده لله لأن ثمرة العمل تفيد الجماعة وتعود عليهم بالنفع.

وكل فرد مطلوب منهأن يراعي مصالح الجماعة كأنه حارس لها يقول صلى الله عليه والتعاون بين أفراد المجتمع وهيئاته مطلوب إذاكان مؤدياً لمصلحة المجتمع قال تعالي :( وتعاونوا على البر التقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان).([2])

كما طلب من الأفراد والهيئات حماية الفضاء ورعاية مصالحهم وحفظ أموالهم قال تعالى:(كلا بل لا تكرمون اليتيم *ولا تخاضون على طعام المسكين).([3])

---

[1]- مرجع سابق .

[2]- سوره المائده ، الأيه رقم 2.

[3]- سوره الفجر الأيه 7- 8.

وقال صلى الله عليه وسلم:(الساعى على الأرملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله أو القائم الليل والصائم النهار). ولم يحصر الانسان في بذل المال فقط بل كل مساعدة لمحتاج لها([1]).

وكذلك كانت الزكاة والصدقات نموزجاً رائداً في المسؤلية الإجتماعية ؛ الزكاة فريضة واجبة وهي ركن من أركان الإسلام ،وهي من النمازج التي تمثل صورة من صور المسؤلية الإجتماعية .

**ثالثاً : أليات تفعيل المسؤلية الإجتماعية للشركات في الإسلام :-**

عند التأمل في مظاهر المسؤلية الإجتماعية المختلفة نجد أنها مما ورد في التشريع الإسلامي تحت مسميات مختلفة فبعضها من قبيل التكافل الإجتماعي وأخر من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغيرها من باب رفع الضرر والإلتزام بالممارسات الأخلاقية.

**الوقف:-**

يمكن أن يلعب الوقف دوراً مهماً في تفعيل مبدأ المسؤلية الإجتماعية للشركات من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد دينية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية وإنسانية في ظل الحضارة الإسلامية تجسيداً حياً للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل ، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الإجتماعية وأمتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والدعوة للجهاد في سبيل الله والمدارس ودور العلم والمكتبات والمؤسسات الخيرية وكفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل والمؤسسات الصحية .

[1]- صحيح البخاري (5353) المجلد صحيح مسلم (2982) ، عن ابن عمر رضي الله عنه

يعد الوقف من ضمن أفضل الأدوات التي تقوم لتحقيق التنمية الشاملة المستديمة،وكذلك تكون نقطة الإلتقاء بين قطاع الأعمال والعمل التنموي ، حيث تكون له أوجه إقتصادية وإجتماعية في ذات الوقت وفي حالة تبنى الوقف كأحد أدوات عمل مسؤولية الشركات سينعكس ذلك بشكل إيجابي على قطاع الأعمال وكذلك على المجتمع بشكل عام ويتمثل ذلك في :

- تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الأستدامة التي تحققها الاوقاف.
- إمكانية عمل مشروعات قومية وإستراتيجية لحل المشكلات المزمنة مثل البطالة ومحوالأمية .([1])
- تقليل الإعتماد على المنح الأجنبية ، والربط بين القوى الثلاث وهي قطاع الأعمال والحكومة والمجتمع المدني لتحقيق مصالح مختلفة للأطراف الثلاثة.
- إمكانية مساهمة العديد من الشركات في أعمال وقفية واحدة وفتح المجال للمشاركة في الأعمال الوقفية لتنمية مواردها وتحقيق التنسيق بين الشركات المختلفة في مجال المسؤلية الإجتماعية .

وقد عرف الناس الوقف منذ القدم على إختلاف أديانهم وأجناسهم من المعاملات الطوعية التي لا تخرج في طبيعتها وصورتها عن طبيعة الوقف وذلك في شكل عقارات تحس لتكون أماكن للعبادة أو لتكون منها وقفاً على تلك الأماكن فكان ذلك معروفاً عند المصريين القدماء وعند الرومان والأغريق ، ولما جاء الإسلام شرع الوقف ووسع دائرته فلم يجعله مقصوراً على المعابد والمناسك بل وسعه ليشمل كثيراً من الصدقات والتبرعات .

[1]-حسين عبد المطلب الأسرج ، دور الوقف الإسلامي في تفعيل مبدأ المسؤلية الإجتماعية للشركات ، ملتقى شذرات ، دون ت

وذكر علماء أن الوقف من خصائص أمه محمد صلى الله عليه وسلم وقال الإمام النووى وهو مما أختص به المسلمون وينظر إلى الوقف إما من ناحية الغرض أو من ناحية المحل ويقسم الفقهاء الوقف من حيث الغرض إلى قسمين :

الأول : وقف خيرى.

الثاني : وقف أهل أو ذمي.

أما من حيث المحل فيقسم الفقهاء الوقف إلى ثلاثة أقسام :

1-وقف العقار .

2-وقف المنقول

3-وقف النقود.([1])

[1]- حسين عبد المطلب الأسرج ، دور الوقف الإسلامي في تفعيل مبدأ المسؤلية الإجتماعية للشركات ، ملتقى شذرات ، دون ت

## المبحث الثاني: المؤسسات التي تتبنى مفهوم المسؤلية الإجتماعية في السودان:

### مقدمة: ([1])

يتنامى الوعي بأهمية المسؤولية الإجتماعية الملقاة على عاتق المؤسسات في منطقه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل متسارع ، وقد برزت أهمية الممارسات لمفهوم المسؤلية الإجتماعية للشركات في مطلع التسعينات من القرن الماضي عند ما أكتشف أن شركات الصناعة العملاقة للملابس والأحذية كشركة نايل ، كانت تصنع منتجاتها في مصانع تشغل فيها العمالة الرخيصة بشكل بشع مما أدى إلى مواجهة من الإنتقادات وكانت النتيجة لذلك إعتماد وتبنى ممارسات المسؤلية الإجتماعية للشركات من قبل الشركات العالمية في أمريكا الشمالية وأوربا الغربية .

أما الشركات العاملة في منطقه الشرق الأوسط بدأت مع مطلع هذا القرن بقبول وتبنى مفهوم المسؤلية الإجتماعية للشركات وعلى الأخص بعد قيام الميثاق العالمي للأمم المتحدة في عام 2000م وعلى مر السنين أكتسب هذا الأتجاه زحماً في هذه المنطقة حيث بلغ عدد الشركات التي وقعت تلك الميثاق العالمي 306 شركة على الرغم من أن ذلك العدد يمثل 4% فقط من العدد العالمي للشركات الموقعة ، يعتبر ذلك تحسناً كبيراً إذا ما قورن بالعام 2003م حيث قام بتوقيع الميثاق ثلاث شركات فقط علاوة على ذلك في الأونة الأخيرة قامت شركةbayt.com بأجراء مسح على موظفي 13 بلد من بلدن المنطقة حيث أشارت النتائج على حقيقته بأن الحماس العمالة المسؤلية الإجتماعية للشركات لم يعد يقتصر فقط علي مجالس الإدارات بل تعداه إلى موظفي تلك الشركات فتبين أن ما يقارب الثلثي من الموظفين في المنطقة يشاركون بالفعل في بعض أشكال العمل الخيري أو العمل لخدمة المجتمع وأبدى

[1]-مبادرات المسؤلية الإجتماعية للشركات ، لشركات الشرق الاوسط ، 2013 م ، www.Bayt.com.

95% تمنياتهم بأن يتزايد إلتزامهم نحو تلك المسؤلية , حتى المستهلكين فأن ما يقارب 95%من المستطلعة أرائهم يفضلون شراء المنتجات والخدمات من الشركات التي تتبنى مفهوم المسؤولية الإجتماعية.( [1])

المبحث الثاني :

المؤسسات التي تتبنى مفهوم المسؤلية الإجتماعية في السودان :

## اولاً : نماذج للمؤسسات التي تتبنى مفهوم المسؤليةالإجتماعية:-

أولاً: مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية :-

### 1- نبذة تعريفية عن المصرف: ([2])

تم إفتتاح مصرف الإدخار السوداني في يوم الإدخار العالمي الذي يوافق الحادى والثلاثين من شهر أكتوبر1974م ، أصدر السيد – رئيس الجمهورية في التاسع عشر من شهر نوفمبر1995م مرسوماً يقضى بتحويل بنك الإدخار السوداني إلى مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ليكون ملكاً خاصاً لفقراء السودان ، ومن ثم صدر قانون مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية في العام 1996م .

يعمل المصرف كزراع للدولة في تخفيض حِدة الفقر بالأسهام في تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي لشرائح المجتمع الفقيرة القادرة على الإنتاج ولا تملك وسائل من خلال تقديم خدمات التمويل الأصغر لدعم مشروعات الفئات المستهدفة بشروط ميسرة وضمانات سهلة تحقيقاً لمبدأ العدالة الإجتماعية لكي لا يكون المال دولة بين الأغنياء .

[1]- مبادرات المسؤلية الإجتماعية للشركات ، لشركات الشرق الاوسط ، 2013 م ، .Bayt.com
[2]-مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، التقرير السنوي للعام 2014م.

يعمل المصرف كآلية لتنسيق جهود المؤسسات والمنظمات التي تعمل على تخفيض حِدة الفقر من خلال عمل مصرف مؤسسي يوظف المال لأغراض التنمية الإجتماعية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

يقوم المصرف بتمويل الأنشطة التي تعمق مفهوم التنمية المستدامة من خلال تمويل البنيات التحتية بالولايات ، ينتشر مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية في كل ولايات السودان .([1])

**2- دور المصرف في المسؤلية الإجتماعية:**

1- دفع كفالة الطالب الجامعي .

2-تقديم خدمة تسليف الطالب الجامعي .

3-تقديم القروض الحسنة للمرأة الريفية .

4-تقديم القرض لزوى الإعاقة .

5-تقديم القرض الحسن للمعاشيين مع مرضى نقص المناعة.

6-التبرعات المستمرة لشراء ماكينات غسيل الكلى وغيرها من الإحتياجات الإنسانية .

**3- دور مصرف الإدخار في التمويل الأصغر:**

في إطار جهود المصرف لتخفيض حدة الفقر وبتوجيه رئاسة الجمهورية بالإهتمام بالشرائح الضعيفة لعب الصرف دوراً هاماً بإعتباره المؤسسة المصرفية الأولى في التمويل الأصغر وخصص 80% من محفظتة للتمويل الأصغر .

-[1]مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، التقرير السنوي للعام 2014م.

## 4- المبادئي الأساسية للمصرف في التمويل الأصغر :

- إستهداف الفقراء الناشطين إقتصادياً.
- التركيز علي المناطق الريفية وشبه الريفية.
- تشجيع تمويل النساء.
- توفير خدمات مالية مصاحبة للإتمان.
- تبسيط الإجراءات وتوصيل الخدمات للمستفيدين في مناطقهم .
- إختيار الخدمات ذات الإستدامة المالية.
- تمويل قطاعات مختلفة (زراعي ، خدمي ،صناعات صغيرة ،تجاري).
- المساهمة في تخفيض حِدة الفقر.
- إتاحة فرص عمل.
- تمليك وسائل إنتاج.
- توفير منتجات وسلع للأسواق.

## 5- الفئات المستهدفة :

عملاء التمويل الأصغر من كل القطاعات في المجتمع وفي الريف والحضر(صغار منتجين، حرفيين ، صغار مهنيين، خريجين ، ربات الأسر، صغار المزارعيين ، طلاب ، معاشيين ،موظفين ، وعمال محدودي الدخل ).([1])

[1]- مسيره بذل وعطاء ، مجله دوريه ، تصدر عن مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، العدد رقم 50 ، نوفمبر 2015 م.

**جدول رقم (1) المسؤلية الإجتماعية للمصرف تجاه المجتمع :-**

1-توزيع الدعم الإجتماعي للفقراء شهرياً([1])

| القروض الحسنة: نوع المنتج | إجمالي المبلغ | عدد المستفيدين | الولايات |
|---|---|---|---|
| 1-تسليف الطالب الجامعي | 14300مليون | 6557 طالب | كل ولايات السودان |
| ساهم المصرف مع الصندوق القومي لرعاية الطلاب في الاستقرار المعيشي والأكاديمي لطلاب التعليم العالي. | | | |

| 2-تمويل تنميه المرأه الريفيه | إجمالي المبالغ | المستهدف | الفعلي | الولايات |
|---|---|---|---|---|
| | 14660 | 8640 | 11847 | كل ولايات السودان |
| عملت وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي علي انشاء قرض حسن للنساء بالريف عبر المصرف حيث خصص المصرف نوافذ لفروعه لتنفيذ المشاريع (انتاجية ، زراعية) للمرأة كما قام بتسليم المبالغ للمستفيدات في اماكنهن. | | | | |

| 1- تمويل ذوي الإعاقة | إجمالي المبالغ | المستهدف | الفعلي | الولايات |
|---|---|---|---|---|
| | 700 | 600 | 631 | في ست ولايات |

المصدر:مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ، التقرير السنوي للعام 2014م.

الولايات هي:الخرطوم ،النيل الأبيض،كسلا، سنار ،كردفان ،دارفور.

**ثانياً بنك فيصل الإسلامي السوداني:-**

## 1 – نبذة تعريفية عن بنك فيصل: ([2])

يعود تأسيس بنك فيصل إلى سمو الأمير فيصل آل سعود وذلك بعد إقناعه للرئيس جعفر نميري بأصدار قانون خاص من مجلس الشعب بإنشاء بنك فيصل الإسلامي بالسودان وتم ذلك في أبريل 1977م وأيدوا على فكرة تأسيس البنك وأكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به كان (10) مليون جنية في وقتها

[1]- التقرير السنوي 2014 م ، مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية

[2]-مقابله مع د. أحمد صديق جبريل ، مدير إداره البحوث والتخطيط والنظم ، بنك فيصل الإسلامي السوداني .

وسجل البنك بصفة رسمية في 18-8-1977م موافق قانون الشركات 1925م كما أجاز مجلس الشعب قانون بنك فيصل رقم (9) لسنة 1977م بغرض أن يعمل البنك وفقاً للأحكام الشريعة الإسلامية ويعمل على تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية ويجوز له إنشاء شركات خاصة تابعا له([1]).

وإستثنى القانون الخاص للبنك فيصل من القوانين المنظمة للعمل وفوائد ما بعد الخدمة والقوانين المنظمة للتأمين وقانون المراجع العام ،كما تم إعفائه من المواد (42،40،44) من قانون بنك السودان في الإشراف علي السياسة الإتمانية كذلك تم إعفاء أرباح البنك من الضرائب وأيضاً مرتبات وأجور العاملين ومكافأت أعضاء مجلس الإدارة ونص القانون أيضاً علي عدم جواز مصادرة أموال البنك تأميمها أو فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها ، ينتشر البنك في كل ولايات السودان([2]).

## 2- دور بنك فيصل في المسؤلية الإجتماعية :

أما في جانب التبرعات فقد كان بنك فيصل الإسلامي السوداني في تقديم مساهمتة لمختلف اوجة الخير والنماء للبلاد ودعم المؤسسات الخيرية والدعوية وقد تجاوزت مساهمتة حدود البلاد إلى خارجها ، والقائمة التالية تبين أبرز تلك المساهمات :

1- صندوق دعم تطبيق الشريعة .
2- شراء مائة عربة ومعدات لقوات الشرطة
3- صندوق دعم الطلاب.
4- طريق التحدي.
5- مشروع كهرباء كادوقلي.
6- مزرعة أبقار الحصاحيصا.
7- ترعتي كنانة والرهد.

---

[1]- بنك فيصل الإسلامي عقد التأسيس والنظام الأساسي ، ص 2

2- بنك فيصل الإسلامي ، أداره البحوث ، ورياده العمل المصرفي ، مطابع دار هايل ، الخرطوم ، 1993 م ، ص1

8- إنشاء كبري المفرقعات بالقضارف.

9- كاميرا تصوير لبرنامج في ساحات الفداء.

10- التبرع لمشروع الإنقاذ الصحي لمستشفيات العاصمة والولايات

11- دعم خلاوي القرأن .

12- التبرع لشعب الصومال.

13- بناء مسجد عقبة بن نافع.

14- تسير قوافل للمجاهدين ومجندي الخدمة الإلزامية.

15- التبرع لدعم البوسنة والهرسك .

16- دعم التنظيمات الطلابية.

**جدول رقم (2) تبرعات البنك خلال الفترة من 2000-2004م[1]()**

| العام | التبرعات | المصروفات الإدارية | نسب المصروفات الإدارية |
|---|---|---|---|
| 2000 | - | 1093000 | - |
| 2001 | 3500 | 1079000 | % 0,3 |
| 2002 | 1766 | 1156400 | % 0,2 |
| 2003 | 5177 | 1149765 | % 0.5 |
| 2004 | 13165 | 1223856 | % 1,1 |
| المتوسط | | | % 1,5 |

المصدر:التقرير السنوي 2013م بنك فيصل الإسلامي السوداني.

من بيانات الجدول رقم(2) يلاحظ أن البنك مساهمة بصورة واضحة في عمليات الدعم الإجتماعي حيث وصلت نسبة التبرعات لإجمالي المصروفات العمومية والإدارية في بعض السنوات أكثر من 9% ونرى أن أستمرارية البنك في تقديم

[1]- مقابله مع د. أحمد صديق جبريل ، مدير إداره البحوث والتخطيط والنظم ، بنك فيصل الإسلامي السوداني .

التبرعات أمر لازم بل أن النهضة التي يشهدها البنك حالياً تخلق المزيد من التطلعات لأسهام البنك في أعمال الخير ودعم مشروعات التنمية الإجتماعية .

كما يقوم البنك بدعم مختلف شرائح المجتمع مثل الجامعات من خلال التبرعات والتي بلغت حوالي6,1مليون جنية ، كما قام البنك خلال السنة بتدريب العاملين داخل وخارج السودان حيث بلغت مصاريف التدريب حوالي16مليون جنية سوداني،كما يقوم البنك مجاناً بأستلام وصرف مرتبات وأجور عدد من الوحدات الحكومية عبر أجهزة الصراف الآلي ،كما أنشاء البنك مركز الفيصل الثقافي وقد بلغ عدد مصروفاتة التشغيلية حوالي9،5مليون جنية ([1]).

**3– درو بنك فيصل في التمويل الأصغر:**

أتساعاً مع سياسة البنك وإيمانه بدوره الحيوي في التنمية الإجتماعية ووفقاً لتوجيهات بنك السودان المركزى في هذا الدور أفتتح البنك في العام 2011م فرعاً خاصاً بالتمويل الأصغر كأول فرع متخصص في التمويل الأصغر تأكيداً لرسالة البنك ووقوفه مع شرائح المجتمع الفقيرة ودعمة لصغار المنتجين وهو يولي إهتماماً كبيراً في تمويل الشرائح الصغيره والتمويل ذو البعد الإجتماعي والذى يساهم في الحد من البطالة والفقر ، إذ شكل ذلك نسبة 42%من إجمالي التمويل في البنك مع نهاية العام 2012م.

[1]- تقرير مجلس الإدارة ، الإجتماع السنوي السادس والثلاثين للمساهمين ، بنك فيصل الإسلامي السودان
2- التقرير السنوي 2013 م ، بنك فيصل الإسلامي السودان .

إمتيازات المويل الأصغر الإعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجدية في التمويل الأصغر بصيغة المرابحة وقبول الضمانات الشخصية.

## 4- الفئات المستهدفة: ([1])

تمويل قطاع الحرفيين ، المهنيين ، صغار المستثمرين ، الخريجين ، الطلاب ، مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية بكافة أشكالها.

[1]-التقرير السنوي 2013 م ، بنك فيصل الإسلامي السودان .

## المبحث الثالث :الصعوبات التي تواجة المسؤلية الإجتماعية للمؤسسات:- (1)

هنالك بعض المعوقات التي تحول دون ممارسة الشركات أو المؤسسات لأداء دورها الإجتماعي وهي:-

### 1- المعوقات الإدارية:

-عدم إحتواء بعض الشركات على إدارة العلاقات العامة .

- نقص الخبرة لدى الذين يعملون في إدارات وأقسام الشركات فيما يتعلق بالأمور الإجتماعية .
- ضعف الإحساس بالمسؤلية الإجتماعية والأخلاقية الذى هو في الواقع مرتبط بفلسفة الإدارة العليا تجاه المجتمع والبيئة المحيطة ، وضعف الإهتمام ببرامج المسؤلية اللإجتماعية .
- إهمال الإدارات العليا في عملية إشتراك المستويات الإدارية في عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية الإجتماعية.
- عدم وجود إتصال فاعل من قبل الإدارات مع الجمهور

### 2-المعوقات القانونية :

- الإلتزام بنشاطات محددة تنص عليها القوانين والأنظمة .
- عدم وضع دستور إجتماعي أخلاقي في المنظمات كالذي يتم تطبيقه في كبرى الشركات في العالم .

[1]-د. محمد فلاق ، معوقات تطبيق المسؤلية الإجتماعية للشركات ، الشبكه السعودية للمسؤوليه الإجتماعية

- عدم إحترام التشريعات و القوانين والأنظمة في سبيل تحقيق المكاسب المادية، وعندما يقومون عليمخالفة يضعون في حسابهم إحدى الاحتمالات التالية:
- قد لا يكتشف أمر المخالف
- قد لا يتم إدانة المخالف
- أما إذا كتشف أمره فقد تطغي المكاسب المالية التي يحصل عليها ما يتحمله من خسائر .
- أن المسؤلية الإجتماعية هي إلتزام أخلاقي من قبل المديرين على الأغلب لم تعرفه القوانين والأنظمة بل تحسبه ضرورات المنفعة المجتمعية العامة أدت إلى ضعف الإهتمام بالمسؤلية الإجتماعية عند المدراء.

3-المعوقات المالية : -

تتمثل فيما يلى :

- هدف بعض الشركات هو تعظيم الأرباح فقط.
- الإعتقاد بأن الأهتمام بالمسؤلية الإجتماعية يؤدى إلى خفض أرباح الشركة وإضعافها في المنافسة الدولية.
- نقص الموارد المالية التي تحول دون الأسهام في نشاطات المسؤولية الإجتماعية.
- صعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل الشركة المتجاوبة إجتماعياً.([1])

[1]- د. محمد فلاق ، معوقات تطبيق المسؤلية الإجتماعية للشركات ، الشبكه السعودية للمسؤوليه الإجتماعية

# الفصل الرابع

## دراسة الحالة

### المبحث الأول : نبذة تعريفية عن شركة التأمين الإسلامية

### المبحث الثاني : الدور الذي تلعبه شركة التأمين الإسلامية في التنمية الإقتصادية من خلال المسؤلية الإجتماعية

### المبحث الثالث : النتائج والتوصيات

# الفصل الرابع

## المبحث الاول :دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية :

## 1-نبذة تعريفية: ([1])

في العام 1979م وضعت شركة التأمين الإسلامية المحدودة (السودان) اللبنة الاولي لفكرة التأمين التكافلي الإسلامي كتجربة رائدة وأصيلة أستقت من منبع الشريعة الإسلامية الغراء و علوم العصر وأدواته ، فجمعت بين الفكر والعمل والأصالة والمعاصرة ، فكانت الفكرة الوليدة لنظام التأمين التكافلي ، فأصبحت شركة التأمين الإسلامية أول شركة تأمين إسلامية في العالم.

ومنها نقلت صيغة التأمين التعاوني الإسلامي من الإطار إلى الواقع العملي كما ساهمت بفاعلية في أسلمة الإقتصاد الإسلامي عموماً وقطاع التأمين على وجه الخصوص.

بتسجيل بنك الإسلامي كشركة مساهمة عامة في28أغسطس 1977م وممارسته لمهامه وفق الشريعة الإسلامية وحتى يتمكن البنك من تغطية المخاطر التي يتعرض لها و التي يجب أن يحتاط لها خاصة في جانب الإستثمار والتجارة و بالفعل تم انشاء شركة التأمين الإسلامية والمؤسسون لها هم:

- بنك فيصل الإسلامي السودان.
- الأستاذ/ محمد يوسف محمد.
- الأستاذ/ يوسف عبد الرحمن.

[1]-- مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ، 2016/5/9م.

وتم تسجيل الشركة في1979/1/22م كأول شركة تأمين إسلامية في العالم و واجهت الشركة عدة تحديات منها صياغة عقد تأمين خالي من الغرر، ومشكلة الكوادر الفنية المدربة و كذلك كيفية التعامل مع شركات إعادة التأمين الربوية تمكنت الشركة من تجاوز العقبات التي واجهتها و ذلك من خلال تنقيح عقود التأمين بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

**التجربة العملية :**

تم تسجيل الشركة حسب قانون الشركات للعام 1925م نص النظام الأساسي للشركة على أهمية قيام هيئة للمشتركين . ([1])

**2-النشأة و التطور:**

تأسست الشركة في 21يناير1979م كشركة خاصة ذات مسؤولية محدودة .

**3-رسالة الشركة :**

تقديم خدمات تأمينية مبتكرة بكفأة إدارية ومقدرة مالية عالية من خلال انظمة متطورة.

**4-رؤية الشركة :**

تقديم أفضل قدرات تكافلية متميزة بالجودة والثقة.

الأسس والمبادئ التي قامت عليها الشركة :

1- أن يكون التأمين تعاونياً بين المشتركين الغاية منه نفع المشتركين .

[1]-- مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ، 2016/5/9م.

2- أن يكون ما يدفعه المشترك قسطاً مقدماً ومحدداً بنية التبرع به كله أو بعضه لمن تحل به مصيبة من المشتركين .

3- أن تستثمر الشركة أموال المشتركين لصالحهم وأن تأخذ نسبة محددة ربح الإستثمار.

4- أن تكون للشركة هيئة رقابة شرعية تشترك مع مسؤلين الشركة في وضع نماذج وثائق ،و وتراجع عمليات الشركة ومطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .

5- أن تخضع جميع معاملات الشركة لأحكام الشريعة الإسلامية.

6- المؤمن له عضو في هيئة المشتركين –حملة الوثائق– ويمكن أن ينتخب لعضوية مجلس الإدارة. ([1])

**مشاركات الشركة في الإتحادات الدولية والإقليميه:**

توسعت علاقات الشركة الخارجيه إذ نالت عضوية الإتحادات العربية و الأفريقية و الإقليمية و ساهمت بنشر التأمين التعاوني ، كما نالت عضوية الإتحاد الأفروأسيوي للتأمين(fAIR) و المنظمة الأفريقية للتأمين ،تعتبر شركة التأمين الإسلامية من أوائل المؤسسين لإتحاد شركات التأمين التكافلي في العالم وظلت تشارك في العديد من المؤتمرات والندوات.

المنتجات التأمينية التي تقدمها الشركة :

1- تأمين نقل البضائع ( بحري ، جوي ، بري )

2- تأمين الحريق والسرقة

3- تأمين السيارات( إجباري ، شامل )

[1]-- مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ، 2016/5/9م.

4- تأمين هندسي و يشمل ( أخطار المقاولين ، أخطار التركيب ، انفجارات الغلايات ، الكسر الآلي ، المعدات الألكترونية )

5- تأمين الحوادث المتنوعة ويشمل : الإصابات العمل و الإصابات الشخصية و المسؤلية .

6- تأمين الثروة الحيوانية وتأمين أجسام السفن و الطائرات و تأمين الطاقة.

7- أدخلت الشركة تأمين التكافل ( البديل الإسلامي للتأمين على الحياة ) في العام1986م الذي يشمل وثائق :

التكافل الجماعي – التكافل العائلي – الوثيقة التكافلية– وثيقة حماية الرهن – وثيقة تكافل السائق الشامل.

8- التأمين الطبي والسفر .

9- تأمين التمويل الأصغر.

10- تأمين الحرب.

وهذا يؤكد مواكبة الشركة في تلبية إحتياجات سوق التأمين بطرح منتجات جديدة.

**الإنتشار والتوسع الجغرافي للشركة : ([1])**

تعتبر من أكثر الشركات إنتشاراً فقد تمددت في معظم مدن السودان حيث بلغ عدد فروعها ( 39 ) فرع و عدد ( 52 ) مكتب تقدم أفضل الخدمات للعملاء في العاصمة والولايات.

**أصول وممتلكات الشركة :**

تمتلك الشركة عدد مقدر من الأبراج مما عزز من مكانتها الإقتصادية والمالية في سوق التأمين السوداني ، حيث انشأت الشركة عدة أبراج ومباني مثل :

[1]-- مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ، 2016/5/9م.

1- برج التأمين الإسلامية– الخرطوم

2- برج التأمين الإسلامية– ود مدني

3- برج التأمين الإسلامية– بورتسودان

4- برج التأمين الإسلامية – كوستي

5- برج التأمين الإسلامية– الصناعات – الخرطوم

6- برج التأمين الإسلامية– سنار

7- برج التأمين الإسلامية– كسلا

## الموارد البشرية للشركة :

ترتكز الشركة على كادر إداري وفني عالي المستوى يقوم بتسير العمل بمهنية رفيعة وقد ساهم في ذلك التدريب المستمر لقناعة إدارة الشركة أن رأس المال الحقيقي في شركات التأمين هو المورد البشري.

## التقنية الإلكترونية للشركة :

تعتبر الشركة الأولى في أدخال التقنية الإلكترونية وذلك إيماناً بأهمية مواكبة التقنية الإلكترونية ، وفي العام2007م تم ربط كافة فروع الشركة بشبكة إلكترونية حديثه لتقديم خدمة تأمينية متكاملة في مدن السودان المختلفة.

وللشركة موقع إلكتروني بأحدث البرامج المتخصصة في تصميم البرامج الإلكترونية ، فمن خلاله يمكن التعرف على خدمات ومنتجات الشركة المتنوعة ، والشبكة الطبية والمكتبة الإلكترونية ، كما يتميز الموقع بإمكانية التقديم المباشر للتأمين عبر ملء أستمارة طلب التأمين حسب نوع التأمين المطلوب. ([1])

[1]- مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ، 2016/5/9م.

## المبحث الثاني: الدور الذى تلعبه شركة التأمين الإسلامية في المساهمة الإجتماعية: ([1])

المسؤلية الإجتماعية إلتزام أخلاقي وأصبح دور من الأدوار الأساسية لأي شركة تأخذ أموال من المجتمع لابد أن يرد في شكل خدمات .

إنطلاقاً من إلتزام الشركة لمسؤليتها نحو المجتمع ساهمت الشركة بالعديد من الأنشطة، حيث بدأت تطبق الشركة مفهوم المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين الإسلامية في الفتره من(2012- 2015م) قبل هذا التاريخ كانت الشركة تقوم بالتبرعات فقط ومن هذا التاريخ لدى الشركة جدول واضح إذ أنها تحدد مبلغ 2مليار سنوياً لدعم المجتمع و البيئة بالسودان.

### أولاً : مساهمة الشركة تجاه المجتمع والبيئة :

تقدم الشركة الدعم بلا تميز ويكون حسب الحالة والتقديرات تخضع وفقاً للطلبات وتحددها اللجنة وليس لها إدارة أو قسم خاص بها وهي قائمة على تقديرات الإدارة العليا للشركة .

تقوم الشركة بتدريب العاملين فيها وهذا يزيد نسبة الولاء الوظيفي وتقدم للموظفين العلاج على مستويات عالية وتقوم بدعم العاملين في الأعياد وتوفير منح مالية وبعض الحقائب الرمضانية .

في العام2013م قامت الشركة بدعم المتضررين من السيول والفيضانات التي إجتاحت شرق النيل، ورعاية الحملة الإعلامية لتفويج المركبات في عيدي الأضحى والفطر على طرق المرور السريع من وإلى ولاية الخرطوم وذلك لضمان سلامة

[1]-مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ،وأخرون، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ،2016/6/19.

المركبات والمواطنين حيث تضمن التفويج لهذا العام محاضرات تثقيفية ونشرات توعية بالميناء البري لسائقي المركبات ورافقت وفود من الشركة شرطة المرور أفواج المركبات الأمر الذي وجد إستحساناً من المواطنين الذين تقدموا بشكرهم للشركة صديقة المسافرين على حد تعبيرهم، تشارك الشركة سنوياً في برامج أسبوع المرور الثقافيه وتقدم المحاضرات عن التأمين والترخيص. ([1])

في العام 2014م خصصت 2مليون جنية كمسؤلية إجتماعية للشركة تقوم بمساعدة بعض الأفراد وذوي الإحتياجات الخاصة ، قامت بإنشاء جسر لعبور المشاه بمدينة أم درمان قبالة جسر الإنقاذ بتكلفة تقارب المليار بغرض تخفيض الوفيات لأن السلامة والتأمين صنوان.

## ثانياً : مساهمة الشركة في مجال الصحة :

تقدم دعم كبير في هذا المجال لدى الشركة 9 أبراج في كل ولايات السودان عند أفتتاح كل برج تقدم سياره إسعاف هدية للولاية،وتمت صيانة إسعافات مستشفي الخرطوم وفي العام 2013 تم دعم مستشفي سنار.

## ثالثاً : مساهمة الشركة في مجال التعليم:

أنشأت الشركة مكتبة مركزية تحتوى على أحدث المصادر في مجال التأمين والمجال الأقتصادي عموماً، دعم خلاوى القرأن الكريم ، وتقديم مبردات مياه للداخليات وطلابها.

وفرت الشركة في قطاع التعليم قاعات حاسوب ومعدات فنية كاملة لجامعة سنار كما تم توفير مبردات لهذه الجامعة ، تقوم برعاية الأسابيع الثقافية في كلية التكنلوجيا

[1]-مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ،وأخرون، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ،2016/6/19.

وجامعة النيلين والخرطوم وتقوم الشركة بتقديم محاضرات في مجال التأمين علي مختلف المستويات الدراسية وتنظم رحلات علمية للتعرف على الأقسام الفنية ميدانياً ، تدريب الأئمة والدعاة والوكلاء والمنتجين وذلك للمساهمة في رفع معدل الوعي التأميني.

## رابعاً : مساهمة الشركة في تقليل معدلات البطالة:

تقوم الشركة بتدريب طلاب التأمين في كل من جامعة الخرطوم وجامعة النيلين وكلية التكنولوجيا وتوفر لهم الخدمة الوطنية ، حيث يتم تدريب أكثر من 83 طالب في كل عام ويتم توظيف عدد 9طلاب خلال العامين . ([1])

## خامساً : دور الشركة في التنميةالإقتصادية :

قطاع التأمين من القطاعات الحيوية في الإقتصاد فالدولة لاتستقر أن لم يكن هنالك تأمين على المؤسسات والبنوك تسهم الشركة في هذا النشاط بتقليل نسبة الخطر المحتمل على النشاط الإقتصادي و التجاري والزراعي وغيره من الأنشطة التي يرجى منها عائداً مالياً يسهم في خزينة الدولة . تقوم الشركة بتوفير الغطاء التأميني لهذه الانشطة الإقتصادية حتى لاتقع في شرك الخطأ المحدق على الدوام وتتدخل بجبر الضرر وقت ما لزم الأمر كما تقوم بإقتسام هذا الخطر مع الشركات الداخلية والخارجية وهذا يعزز من ثبات وإستقرار القطاع الإقتصادي في البلد النتيجة الحتمية أن الشركة تسهم بشكل أو بأخر في دعم الإقتصاد القومي .

[1]-مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ،وأخرون، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ،2016/6/19.

**الجدول رقم (3) معدلات النمو في GDP :**

| العام | الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|
| 2005 | 178.01 |
| 2006 | 189.05 |
| 2007 | 212.22 |
| 2008 | 224.55 |
| 2009 | 266.03 |
| 2010 | 288.14 |
| 2011 | 299.45 |
| 2012 | 289.37 |
| 2013 | 281.19 |
| 2014 | 388.14 |
| 2015 | 399.45 |

المصدر : وزارة المالية ، العرض الإقتصادي.

مساهمة الشركة في المجالات الأتية :(التعليم ،الصحة ،تخفيض معدلات البطالة) للعام الواحد.

-التعليم =100*500/10500 = %21

-الصحة =100*2125/44625= %21

-معدلات البطالة=11/231 = %21

## سادساً : الصعوبات التي تواجه الشركة :

1-ما يخصص من مبالغ لايكفي في الغالب لكل الطلبات ولكن ما يتم صرفه احياناً أقل من المبالغ المرجو التصدق بها، نجد أن المبالغ التي تقدمها الشركة إذا تم صرفها في مشروعات بعينة يكون أكثر فاعلية ونتيجة علي سبيل المثال جسر عبور المشاه .

2-المسؤلية الإجتماعية لا تقوم على منهج واضح وإنما تقوم على تقديرات الإدارة العليا،هذا الأمر يمكن أن يكون أكثر تنظيماً إذا تم انشاء قسم خاص بالمسوؤلية الإجتماعية.([1])

[1]مقابله مع أ. ياسر يوسف جدو ،وأخرون، مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ، شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان ، ولاية الخرطوم ،2016/6/19.

## نتائج الدراسة:-

### أولاً:النتائج الخاصة :

1-توجد علاقة طردية بين المسؤلية الإجتماعية لشركات التأمين والتنمية الإقتصادية إلا أن هذه العلاقة ضعيفة إذا ما قورنت مع بقية مكونات التنمية الإقتصادية .

2-ضعف المبالغ المخصصة للمسؤلية الإجتماعية من قبل شركات التأمين.

### ثانياً:النتائج العامة:

1-مفهوم المسؤلية الإجتماعية للشركات نشأ حديثاً.

2-عدم وجود رؤية وأهداف خاصة بالمسؤلية الإجتماعية للشركات.

3- عدد الشركات العاملة في مجال المسؤلية الإجتماعية في السودان قليل جداً.

4-هنالك غموض وعدم دراية كافية بمفهوم المسؤلية الإجتماعية من جانب كل الأفراد والشركات والمجتمع ككل .

5-عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالمسؤلية الإجتماعية .

6-غياب الإفصاح والشفافية ببرامج المسؤلية الإجتماعية للشركات .

## توصيات الدراسة :

**أولاً:التوصيات الخاصة:**

1-إنشاء قسم خاص بالمسؤلية الإجتماعية لشركة التأمين الإسلامية بدلاً من أن تكون تحت إدارات أخرى.

2-أن تركز شركة التأمين الإسلامية على إنشاء مشروعات عينية تؤدي لإستيعاب عمالة جديدة مما يقلل من معدلات البطالة .

**ثانياً:التوصيات العامة:**

1-أن تعمل الشركات على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمسؤلية الإجتماعية .

2-ضرورة إهتمام وسائل الإعلام بالتوعية لنشر ثقافة المسؤلية الإجتماعية ومبادئها الصحيحة والمجالات المرتبطة بها والعائد على كل المنشأت المؤدية لها وعلى المجتمع .

3-قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤلية الإجتماعية وتوفير محفزات للشركات على ضوء تميزها في المسؤلية الإجتماعية .

**مقترحات لبحوث مستقبلية :**

1-تبني تطبيق نظام خاص بالمسؤلية الإجتماعية من قبل ديوان الذكاة دراسة مقارنة من خلال إستعراض التجربة السعودية .

2-قياس أثر تطور الخدمات الطبية في المستشفيات بولاية الخرطوم بعد تطبيق مفهوم المسؤلية الإجتماعية .

## قائمة المراجع:

**أولاً:القرأن الكريم :**


1. سورة البقرة ،الأية (125)و(275).
2. سورة المائدة ،الأية (2).
3. سورة التوبة ، الأية (60) و(71).
4. سورة الحجرات، الأية (15).
5. سورة النور ،الأية (33).
6. سورة الحديد، الأية (7).
7. سورة التغابن، الأية (16).
8. سورة الفجر ،الأية (7-8).
9. سورة قريش ،الأية (4).


**ثانياً:الأحاديث النبوية :**


1. حديث صحيح البخاري ،ج(3)،كتاب البيوع ، ص19.
2. المستدرك على الصحيحين في الحديث ،ج(2) ،ص 16.
3. صحيح البخاري (5353) ،ج صحيح مسلم(2982)، عن ابن عمر رضى الله عنه.


**ثالثاً:الكتب باللغة العربية :-**


1. رياض الريس ، النظام السياسي اللبناني بين أزمة التفكك والتماسك ،بيروت ،1971م.
2. محمد طلعت عيسى،فلسفة التغير المخطط،القاهرة ،مطبعة دار نشرالثقافة ،1971م.

3. سليمان الطماري،مبادئ القانون الإداري ،دار الفكر العربي، 1973م.
4. محمد عاطف غيث، التنمية الشاملة، التغير الإجتماعي ، بيروت :مطبعة كريدية ،1974م .
5. سلامة عبدالله سلامة،الخطر والتأمين،الأصول العلمية والعملية دار النهضة ،الطبعة الخامسة، 1976م.
6. عاطف السيد،دراسات في التنمية الإقتصادية،جدة،دار المجمع العربي،1978م.
7. محمد دويدار ،مبادئ الإقتصاد السياسي،القاهرة ،دار الجامعات المصرية،1978م.
8. عبدالمنعم عقد،التنمية الإقتصادية لدول العالم الإسلامي ،بجدة، دار المجمع العلمي ،1980م .
9. محمد عبدالعزيز عجمة وأخرون،مقدمة التنمية والتخطيط ،بيروت :دار. النهضة العربية 1983م.
10.محمد عبدالمنعم ،التخطيط والتنمية في الإسلام ،جدة ،دراسات البيان العربي 1985م.
10. العشرة حسين درويش،التنمية الإقتصادية ،والتخطيط الإقتصادي،1985م.
11. مهي سهيل المقدم ،مقدمات التنمية الإجتماعية وتحدياتها ،بيروت 1987م.
12. شرف الدين أحمد سعيد ،أحكام التأمين في القانون والقضاء، الطبعة الثالثة 1991م .
13. مختار محمود الهانسي مقدمة في الخطر والتأمين،مطبعة الإشعاع الأسكندرية ،القاهرة 1992م.

14. ملكم جليز وأخرون،إقتصاديات التنمية ،دارالمريخ السعودية ،1995م.
15. حسنين معوض،تنمية مهارات العاملين في شركات التأمين،الكويت ،1996م.
16. حربي محمد هديقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي ،عمان،الأردن ،دار الكرمل،1997م.
17. عبدالوهاب الأمين،التنمية الإقتصادية،دار الحافظ ،2000م.
18. فريد بشير الطاهر وأخرون،إقتصاديات التنمية والتخطيط،الطبعة الأولى،2007م.
19. علي أحمد الأمين، اقتصاديات التنمية والتخطيط،الخرطوم ،2013.
20. توفيق محمد عبد المحسن،أخلاقيات الأعمال،الطبعة الأولى،2014م.
21. فرح توفيق ،أحكام التأمين في القانون اللبناني ، بيروت ،لبنان،الدار الجامعية ‘دون ت.

**ثالثاً:المنشورات والتقارير:**

1. صبري محمد خليل خيري،الشبكة السعودية للمسؤلية الإجتماعية 2014/1/17م.
2. خالد العوضي ،شركة الوطن للصحافة والنشر الكويت،2005-2016م.
3. منتدي المحاسب العربي ،2016م.
4. منتدي إشراقة ،الجزائر ،2010م.
5. حسين عبدالمطلب،دار الوقف في تفعيل مبدأ المسؤلية الإجتماعية للشركات ،ملتقي شذورات ،دون ـت.
6. محمد فلاق ،معوقات تطبيق المسؤلية الإجتماعية للشركات،الشبكة الشعودية للمسؤلية الإجتماعية.
7. مصرف الإدخاروالتنمية الإجتماعية، التقرير السنوي ،2014م.
8. مسيرة بذل وعطاء ،مجلة دورية تصدر عن مصرف الإدخار والتنمية الإجتماعية ،العدد رقم 50،نوفمبر 2015م.

9. تقرير مجلس الإدارة ،الإجتماع السنوي (36)للمساهمين،بنك فيصل الإسلامي السودان .
10. التقرير السنوي بنك فيصل الإسلامي السوداني ،2013م.

**رابعاً:الرسائل الجامعية :**

1. حسين الأسرج ،المسؤلية الإجتماعية للقطاع الخاص ودوها في التنمية المستدامة ، المملكة العربية السعودية 2014م.
2. عبدالعظيم أحمد زين الدين ،دور الإستثمار في التنمية الإقتصادية في السودان،دراسة حاله ولاية النيل الأزرق،بحث ماجستير في الإقتصاد ،جامعة النيلين ،2013م.
3. عبد الرحمن أدم مهاجر وأخرون ،دور النقل في عملية التنمية الإقتصادية ،دراسة بكالريوس قسم الإقتصاد ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2006م.
4. جهاد حسين خالد جيتاوي وأخرون، أهمية تطبيق المسؤلية الإجتماعية في منظمات القطاع الخاص العاملة في فلسطين، قسم إدارة الأعمال 2009-2010م
5. محمد مصطفي محمد البشير،البترول وأثره على التنمية الإقتصادية في السودان في ظل تداعيات الأزمة المالية ،بحث ماجستير في قسم الإقتصاد،جامعة النيلبين،2011م.

**خامساً:المقابلات:**

1.أحمد صديق جبريل ، مدير إدارة البحوث والتخطيط والنظم ،بنك فيصل الإسلامي السوداني.

2.ياسر يوسف جدو وأخرون ،مدير قسم الإعلام والعلاقات العامة ،شركة التأمين الإسلامية المحدودة السودان،ولاية الخرطوم 2016/5/9م.

**سادساً:الإنترنت:**

1.مبادرات المسؤلية الإجتماعية للشركات،لشركات الشرق الأوسط،2013م www.Bayt.com.